المقدمة :-

الأخطار التى تتعرض لها الزراعة سنوياً والتى تؤثر على دخل المزراع والظروف المعيشة وكذلك تؤدي إلى نقص العائدات من العملات الحره وبالتالي إنخفاض الإستثمارات الزراعية طويلة الأجل وقد تمخض عن هذا الشئ برامج التأمين الزراعي للمساهمة في تخفيض وطأة تدني الإنتاج بسبب الأخطار الطبيعة المتعلقة بالمناخ وقد أدت هذه الأسباب لزيادة الطلب على الت أمين الزراعي بواسطة المنتجين وشركات التسويق والمصارف والمؤسسات التمويل لتغطية الأخطار التى تسبب فى الخسائر الزراعية.

تجربة التأمين فى السودان لاتزال فى مراحلها الأولى وتطبيقات التأمين الزراعي تخضع إلى تعقيدات متباينة تشمل الأنماط الزراعية المتعددة والنظم الزراعية التى تتفاوت فى مكوناتها التقنية والتذبذب المتأرجح في الإنتاج والأسعار كل ذلك يحدث فى ظل المتغيرات التقنية والإبتكارات الحديثة التي تهدف الى زيادة الإنتاج وتوفير الأمن الغذائي لمقابلة الإنفجار السكاني.

مشكلة البحث :-

للتأمين الزراعي أثر في إستقرار العمليات الزراعية ، ونجد أن القطاع الزراعي يتعرض لعدة مشاكل ومخاطر ، إذن ماهو أثر التأمين الزراعي في زيادة الإنتاج الزراعي ودوره في تخفيف المشاكل والمخاطر التي يتعرض لها القطاع الزراعي ؟

وعليه يمكن طرح الأسئلة الأتية :-

1- ما هو أثر التأمين الزراعي فى زيادة الإنتاج الزراعي.

2- ماهو أثر التأمين الزراعي في جذب الأستثمارات الزراعية

3- الي أي مدي يمكن للتأمين الزراعي أن يقلل المخاطر التى يتعرض لها القطاع الزراعي.

فروض البحث :-

1 -هنالك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين التأمين الزراعي والإنتاج الزراعي .
2 -هنالك علاقة إرتباط طردي ومعنوي بين التأمين الزراعي والإنتاج الزراعي .

أهداف البحث :

التعرف على دور التأمين في زيادة إنتاجية القطاع الزراعي وإبراز المشاكل التى يتعرض لها القطاع الزراعي.

المنهج :-

1- تعتمد الدراسة في جانبها النظري على المنهج التاريخي لتتبع تطور التأمين والزراعة في السودان.

2 - منهج وصفي لوصف وتحليل الظاهرة محل الدراسة.

3 - أما في المنهج التطبيقي تعتمد على المنهج التحليلي الإحصائي مستخدماً أسلوب التحليل الإحصائي عن طريق المربعات الصغري.

أهمية القطاع الزراعي :-

الأهمية العلمية:

إثراء الجانب المعرفي الأكاديمي من خلال سد الفجوة التي تركتها الدراسات السابقة فيما يتعلق بدور التامين في تنمية وتطوير القطاع الزراعي (زيادة الإنتاج)

الأهمية العملية :

تزويد متخذى القرار في الجهات ذات الصلة بالزراعة والتأمين بمعلومات عن أهمية أوجه القصور أو المشاكل .

حدود الدراسة :-

الحدود المكانية ولاية الخرطوم .

الحدود الزمانية (2002م-2016م) .

أدوات البحث :-

أدوات جمع بيانات ثانوية :

- كتب.

- تقارير.

- إنترنت

هيكل البحث:-

تناولت الدراسة في الفصل الأول خطة البحث وكانت تحتوي علي الأتي في المبحث الأول الإطار المنهجي وفي المبحث الثاني الدراسات السابقة وفي الفصل الثاني تناولت الدراسة الزراعة في مبحثين المبحث الأول تناول مفهوم الزراعة وأهميتها وأهدافها ومقوماتها وموردها والمبحث الثاني تناول مفهوم وأهمية وأهداف التأمين .

كان الفصل الثالث ينقسم إلي مبحثين المبحث الأول الزراعة في السودان والمبحث الثاني التأمين في السودان .

والفصل الرابع كان ينقسم إلي مبحثين المبحث الأول تناول نتائج تقدير أثر التأمين الزراعي على إنتاج القطاع الزراعي والمبحث الثاني تناول إختبار الإرتباط الخطي بين أقساط التأمين الزراعي وإنتاج القطاع الزراعي

وأخيراً تناولت الدراسة النتائج والتوصيات وقائمة المراجع .

المبحث الثاني

الدراسات السابقة

1- عبد الله محمود عبد الحفيظ (2008م)[1]

تمثلت مشكلة الدراسة في ما علاقة التأمين الزراعي بالخصائص الإجتماعية والإقتصادية لمنتجي الثروة الحيوانية في ولاية الخرطوم وفي إحجام شركات التأمين بسبب المخاطر العالية بالإضافة لضعف الوعي التأميني لدي المنتجين .

هدفت الدراسة إلي معرفة الوضع الراهن لنشاط شركات التأمين في مجال تأمين الثرة الحيوانية بولاية الخرطوم بلإضافة إلى تحديد الشركات المساهمة في مجال تأمين الثروة الحيوانية والشركات غير المساهمة منها ومعرفة أسباب إحجام شركات التأمين على الدخول في مجال تأمين منتجات الثروة الحيوانية ، ومعرفة الخصائص الإجتماعية والإقتصادية لمنتجي الثروة الحيوانية بولاية الخرطوم ومدي تأثرها في الإقبال على التأمين .

وكانت أهم النتائج الأتي الخصائص الإجتماعية (النوع والعمر والتعليم) ليس لها أثر معتمد إحصائياً على العملية التأمنية للمنتجين غير المؤمنين وأن وجدت فهي علاقة عكسية في معظم الأحيان ، بينما الخصائص الإجتماعية لمعظم المنتجين المؤمنين توجد علاقة معتمدة إحصائياً بين العمر وارتفاع أقسام التأمين فقط .

توجد علاقة طردية ضعيفة بين (نوع السلاله)وتحسن خدمات التأمين بالمنطقة ،بينما الخصائص الاقتصادية للمنتجين المؤمنين توجد علاقه طردية متوسطة بين (نظام التربية) وشمولية التأمين ،وطردية ضعيفة بين (نوع الحيوان ونوع السلالة) وتوفر الخدمة التأمينية وكذلك بين المهنة الرئيسية ونوع المخاطر المغطاة ،كما وجدت علاقة عكسية ضعيفة بين (سنوات الخبرة)وتوفر خدمه التأمين بالمنطقه .

اهم التوصيات: ضرورة تقديم الدولة دعم مباشر لمنتجي الحيوانية حيث أن نسبة 100% منهم لايجدون دعم مباشر فقط تقوم الدولة بدعم المؤمنين لدي شركة شيكان من خلال تحملها نسبة 50% من أقساط

---

1 عبد الله محمود عبد الحفيظ(2008م) علاقة التأمين الزراعي بالخصائص الإجتماعية و الإقتصادية لمنتجي الثروة الحيوانية في ولاية الخرطوم ، رسالة ماجستير ، جامعة الخرطوم . [1]

التأمين خاصة في مجال تأمين المحاصيل بينما قطاع الثروة الحيوانية كان الدعم لديه معدوماً وكذلك تفعيل دورالإرشاد الزراعي .

2-محمدعبد المطلب أحمد عبدالله وآخرون(2015)[1]:

تمثلت مشكلة الدراسة في عجز المزارعين عن سداد الأقساط ، وما دور التأمين في إدارة المخاطر، والأسباب التى أدت الي تأخير التأمين الزراعي.

هدفت الدراسة الي التعرف على أنواع التأمين ، ومعوقات تجربة التأمين الزراعي ، ومشاكل شركات التأمين ومشاكل المؤمن لهم .

تمثلت أهمية الدراسة فى التطور الحديث للتأمين الزراعي في الزمن الحاضرومساهمته في توفير الخدمات الضرورية بالنسبة للمستأمنين وذلك من خلال توفير الكوادر المؤهلة وكذلك مساهمتة في توفير فرص العمل ودعمه للاقتصادالقومي.

أهم النتائج :التوسيع فى تأمين المحاصيل لمناطق الزراعة المختلفة يؤدى الى توزيع الخطر والحصول على نتائج إيجابيه للبرنامج . توزيع محافظ التأمين يؤدى الى أستقرار نتائج برامج التامين و الحصول على محافظ متوازنة .خطر الامطار هو العامل الرئيسي في إرتفاع معدلات الخسائر بمناطق (القضارق-الدمازين-الرنك)للمحاصل.

التوصيات : عدم تطبيق سعر موحد لكل المحاصيل حتى لا يتضرر أصحاب تأمين محصول على حساب محصور آخر ، العمل على إستمرار دعم الدولة للمزراع من خلال إنشاء صندوق درء المخاطر وسداد نسبة 50% من الأقساط ، إجراء الدراسات عن الأنتاجية للمحاصيل المستهدفة بالتأمين لفترة طويلة من السنوات بغرض الوصول لمعدل تلف تأميني دقيق .

[1] محمد عبدالمطلب أحمد عبدالله وآخرون (2015م) أثر التأمين الزراعي على الإقتصاد القومي ، دراسة بكاريوس ، جامعة النيلين .

3-أبو بكر حامد بشير فرج الله وأخرون[1]

تمثلت مشكلة البحث في :على الرغم من أهمية موضوع التأمين الزراعي إلا أن هذا المفهوم لا يلقي إهتمام الكافي سواء من الحكومات أو من المزراعين أنفسهم أو غيرهم كمن العاملين في هذا القطاع في كثير من الدول وخاصة السودن .

الاسئلة الدراسة : ماهو دور التأمين الزراعي في السودان ، ماهي المخاطر التى يغطيها التأمين الزراعي ، ماهى أسباب تخلف القطاع الزراعي وتذبذب الإنتاج .

أهمية الدراسة :يهتم الباحث في الدراسة لإستقرار وتأمين إحتياجات المزراع وذلك بتغطية محاصيله وممتلكاته ضد الحوائج الطبيعة ، تمكين المزراع من التوسع في الإنتاج بإستقطاب موارد إضافية عن طريق الإئتمان ، يهتم التأمين الزراعي على إيجاد حد أدني من الدخل للمزراع ويحقق له الإستقرار .

النتائج : يعاني القطاع الزراعي من مشاكل إقتصادية ومؤسسية وإدراية ، تواجه خدمات التأمين الزراعي في السودان م عوقات عديدة منها عدم توفر المعلومات الدقيقة عن الأنشطة الزراعية الحيوانية ، عدم معرفة الفلاحين والمزراعين فوائد التأمين الزراعي ، لم تكفي الأجهزة الحكومية في الماضي تدرج التأمين الزراعي ضمن السياسات الإقتصادية المعتمدة .

أهم التوصيات : توفيرإحصائات دقيقة عن النشاط النباتي والحيواني في السودان وتشمل كافة المعلومات المتعلقة بها وأنواع الخدمات المقدمة لها وتحديد المخاطر وأضرار والخسائر المحتملة بشكل علمي ، تعميم الخدمات البيطرية لكي تنتشر الخدمات في كل المناطق وأن تؤسس شركات التأمين العاملة في مجال الإنتاج الحيواني ووحدات بيطرية متحركة لكي تقدم خدماتها في الوقت المناسب كجزء من عمليات إدراة تقليل المخاطر ، نقترح بحلول شركات التأمين في دخول التأمين الزراعي وفك الإحتكار ومنافسة شركات التأمين الإنتاج الحيواني والنباتي والعمل على رفع الوعي التأميني بصفة عامة والتأمين الزراعي بصفة خاصة وذلك عن طريق الورش والدورات التدربية وإتباع مناهج التأمين الزراعي بكليات التأمين .

[1] أبو بكر حامد بشير وآخرون ، تقويم تجربة التأمين الزراعي في السودان ، دراسة بكاريوس ، جامعة النيلين .

4-مليزي محمد الأمين(2014م)[1]

تمثلت مشكلة البحث فى:ماهو دور التأمين المصغر في تنمية القطاع الزراعي ؟ وماهي الأليات المعتمدة في ذلك ؟

تمحورت أسئلة الدراسة في: ماهي اليات التأمين المصغر عموماً وفي المجال الزراعي خصوصاً ، ماهو الخطر الزراعي وما هي الوسائل التى من شانها أن تواجه تأثيراته لدي الطبقة الهشة من المزراعين ، ماهي المنتجات التأمينية في إطار التأمين الزراعي ، وما هي أليات عملها ، ما مدي تأثير التأمين المصغر الزراعي في إتخاذ القرارت لدي الهشة من المزراعين .

هدفت الدراسة الي: إبراز بعض المفاهيم النظرية للتأمين المصغر في مواجهة الأخطار الزراعية ، تسليط الضوء على أهم الأطر التنظيمة والتقنية للتأمين المصغر ، عرض تجارب بعض الدول في مجال التأمين المصغر الزراعي ، إبراز أهم الإستراتيجيات التى يلجأ إليها الأفراد ذوي الدخل المنخفض في مواجهة المخاطر اليومية ، عرض المنتجات التأمنية التقليدية والحديثة المتوفرة في إطار تغطية الطبقة الهشة من المزراعين، محاولة تحليل المخاطر الزراعية التى تواجه بعض المستثمرات الفلاحية وكيفية تأثير فكرة التأمين على القرارت المستقبلية للفلاحين من خلال عينة للفلاحين ذوي الدخل الضعيف .

أهم النتائج :أن أفراد العينة يعانون الهشاشة على مستوى المواجهة من خلال دراسة فرضية لقدرة التأمين المصغر على تغير الوضع ، وذلك بالتأثير على قرارات الفلاحين المستقبلية ، إلتمسنا تجاوباً لدي العينة بمعني أنه في حالة توفير التأمين المصغر ولعب دوره كأداة لإدراة المخاطر يؤثر بالشكل الإيجابي على تنمية القطاع الزراعي .

التوصيات : هنالك العديد من الأساليب المستعملة لمواجهة المخاطر الزراعية منها تنويع المزراع محاصيله ومنتجاته بالإضافة الى أساليب التعويض المباشر كصناديق الضمان الكوراث ، أو الدعم غير الحكومي الذي يقدم لمجابهة الكوراث الزراعية ، إلا أن التجارب تشير أن التأمين الزراعي هو الاداة الأكثر فعالية بين هذه الإسباب من حيث عدالته في توزيع الأعباء وتنظيمه للدور الحكومي او الرسم لدعم هذا القطاع. وذلك من الأجل الوصول إلى أكبر كم من المعلومات والبيانات التى من شأنها أن تعيننا على تصميم الإطار التقني لبرنامج المصغر الزراعي .

[1] مليزي محمد الأمين (2014م) دور التأمين المصغر في تنمية القطاع الزراعي ، دراسة ماجيستر ، الجزائر .

الفرق بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية :

ركزت الدراسات السابقة على علاقة التأمين الزراعي بالتأمينات الإجتماعية والإقتصادية لمنتجي الثروة الحيوانية في ولاية الخرطوم وكذلك أثر التأمين الزراعي على الإقتصاد القومي وأيضاً تقويم تجربة دور التأمين المصغر في تنمية القطاع الزراعي .

ركزت الدراسة الحالية إلي معرفة دور التأمين في زيادة إنتاجية القطاع الزراعي في عام (2002-2016م) بالإضافة لمعرفة المخاطر التي يعاني منها القطاع الزراعي .

أوجه الشبه بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية:

تناولت كل الدراسات االتأمين الزراعي والدور الذي يلعبه في الإقتصاد القومي .

المبحث الاول

أهمية وأهداف ومقومات الزراعة

أولاً : مفهوم الزراعة وأهميتها:

هي كل عمل يتم بقتضاه إستغلال الموارد لإنتاج الغذاء والمنسوجات من أجل إشباع حاجيات السكان المزارعين،ذلك بتحقيق الإكتفاء الذاتي وسد حاجة الاسواق.

تشمل الزراعة الشقين النباتي والحيواني ، الغابات ،الأسماك ،الأرض ،المياه ،الصناعات الغذائية ، البيئة ، تصنيع المدخلات والماكينات ، التنمية الريفية ،الأنهار والتنمية الإقليمية.[1]

وقد عرفت جمعية الإقتصاد الزراعي الفرنسية الزراعة بما يلي:

الزراعة هي عمل الغرض منه السيطرة على قوى الطبيعة والتحكم فيها بقصد إنتاج المزروعات والحيوانات اللازمة لإشباع الحاجات الإنسانية [2]

ماهية الزراعة:

الزراعة هي فن إستخدام الموارد الأرضية والبشرية في الوحدات الإنتاجية المختلفة لغرض إنتاج الخيرات النباتية والحيوانية . وهي تشمل عدد من الفعاليات المختلفة والمهارات والاعمال اليومية والموسمية التي يقوم بها المزارع بدء من فلاحة الأرض لإنتاج المحاصيل المختلفة وزراعة البساتين وإنتاج الحيوانات وتصنيع منتجاتها وأي عمل أخر متصل بالعمليات الزراعية المختلفة وانتهاء بإعداد المحاصيل والمنتجات الزراعية النباتية والحيوانية الى السوق.

ثانياً : أهمية الزراعة :

1- مصدر لتأمين العيش لنسبة كبيرة من السكان :

كانت الزراعة وما تزال من أهم الفروع في الإقتصاد الوطني كونها تمثل أحد فروعه الإنتاجية التى تؤمن للسكان المنتجات الإستهلاكية الغذائية بشل طبيعي أو مصنع ،إضافة لما تقدمه للقطاع الصناعي من مواد أولية ضرورية له .[3]

---

[1] تماضرالخنساء النور عنقرة ، الإقتصاد الزراعي والصناعي ، (2008م) جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا ، ص 2.

[2] جواد سعد عارف ، الإقتصاد الزراعي ، (2010م) الطبعة الأولي ، ص 81.

[3] ظافر حميد حسون ، التخيط الزراعي (1988م) جامعة البصرة ، مطبعة جامعة البصرة ، ص14.

2- الزراعة تساهم في تكوين الدخل القومي :

للزراعة دور مهم في تكوين الدخل القومي الإجمالي للبلد وخاصة في البلدان التى يعتمد إقتصادها على الزراعة (البلدان الزراعية) وكذلك الحالة في معظم الدول النامية .

3- الزراعة توفر المواد الخام للصناعة والسوق للمنتجات الصناعية :

تغذي الزراعة معظم الصناعات الخفيفه بالمواد الأولية اللازمة لإستمرار عملها او بعبارة أُخرى يمكن اعتبار الزراعة هى الصناعة الرئيسية بعد التعدين وبالرغم من التوسع الكبير الذي حدث في العالم خلال ال 100 سنة المنصرمة فإن مايزيد على 60%من سكان العالم لايزالون يشتغلون في الزراعة ويستمدون معيشتهم منها.

القطاع الزراعي أحد أهم القطاعات التي تؤدي الى تطوير الإقتصاد وتحقيق أمن غذائي وسد حاجات المجتمع المتعددة والمتجددة ولهذا لايمكن انكار فوائده.

4- تشكل المنتجات الزراعية نسبة كبيرة من الصادرات المحلية:

تظهر أهمية الزراعة ودورها الكبير في تحقيق التوزان في الإقتصاد الوطني بشكل واضح فى الدول الزراعية والدول النامية ، ويزداد دورها فى التجارة الخارجية بشكل كبير وواسع فى البلدان غير المنتجة للبترول أو فى الدول التى لايشكل البترول فيها مصدراً رئيسياً من الإقتصاد الوطني . إن وفرة المنتجات الزراعية بشكل يفيض عن حاجة السكان المحلية عالية ومطلوبة عالمياً يجعلها تساهم فى تطوير حركة التجارة وتعمل على تحقيق التوزان في ميزان المدفوعات وتخلق فائض فيه لصالح البلد.وكذلك تعمل المنتجات الزراعيةالتى تصدر إلي الخارج على توفير المزيد من العملات الصعبة والضرورية فى كثير من الأحيان لتطوير عملية التنمية الشاملة للبلد .[1]

ولأهمية هذا القطاع يعتمد عليه فى الإصلاح الإقتصادي ودفع عملية التنمية ومحاربة البطالة ومعالجة عدد من المشاكل .

ثالثاً : خصائص النشاط الزراعي:

1- عدم تجانس السلع الزراعية وصعوبة تحديد نمطها :[2]

[1] ظافر حميد حسون ، المرجع السابق ، ص ص ص 15- 17 -18.
[2] جواد سعد المعارف ،المرجع السابق، ص 85.

إن توحيد النمط أي تماثل الوحدات المنتجة لا يمكن تطبيقه في المنتجات الزراعية لا يمكن تطبيقه في المنتجات الزراعية بنفس السهولة التي يطبق فيها على السلع الصناعية .

2-صعوبة تحديد كمية الإنتاج فى الزراعة :

من الصفات الهامة المتأصلة فى الإنتاج الزراعي هى تقلب كمية الإنتاج من سنة إلي أخري أو موسم إلي أخر بسبب تأثير العوامل الجوية والطبيعية ولذلك يعتبر من الصعوبة بمكان التنبؤ بالمحصول السنوي .

3-تعرض الزراعة لمخاطر كثيرة :

الزراعة أكثر عرضة من غيرها من الفعاليات الإقتصادية الأُخري للمخاطر الناجمة عن الجفاف والأمطار والبرد الشديد والفيضانات والحشرات والأوبئة والأمراض الحيوانية بينما نجد أن الصناعات يمكنها لدرجة كبيرة من حماية نفسها من التقلبات الجوية هذا بالاضافة إلي عدم تعرضها للأوبئة والأمراض التي تتعرض له الزراعة .

4-تخضع الزراعة لقانون النافسة الحرة :

يقوم بإنتاج المحاصيل عدد كبير من المزراعين وينتج كل واحد جزءً ضئيلاً لايكاد يذكر إذا قيس بالإنتاج الكلي . فإذا أراد أحد المزراعين من التغير من إنتاجه فإن تأثير ذلك على المحصول قليل ويصح هذا أيضاً إذا غير الفلاح طلبه لعوامل الإنتاج كالأيدي العاملة والأسمدة والمحسنات الزراعية.[1]

5- صعوبة وضعف التمويل الزراعي :

يمتاز القطاع الزراعي بوجود درجة كبيرة من المخاطر أثناء ممارسة أي نشاط فيه كما أن هذا القطاع يمتاز بوجود درجة من عدم المعرفة أو اللايقين من نتائج أي نشاط إنتاجي يتم من خلاله وذلك بسبب إرتباط عملية الإنتاج في هذا القطاع بالعوامل الطبيعية والتي يقف المنتج عاجزاً عن مواجهتها أو تقليل أثرها السلبي . [2]

---

[1] جواد سعد المعارف ، المرجع السابق ، ص ص ص 85- 86- 87 -90.

2 أحمد خيري محمد دياب وآخرون (2017م) مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي في السودان (1990-2015م) جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، ص 22.

رابعاً : أهداف الزراعة في ظل الإصلاح الإقتصادي :

1 زيادة الإنتاج:

بما يحقق مزيد من الإكتفاء الذاتي من السلع الرئيسية التى لم تبلغ مرحلة الإكتفاء الذاتي وتدني معدل الإكتفاء الذاتي منها خلال العقد الأخير خاصة القمح والعدس والسكر والزيوت والذرة الشامية والفول ومجموعة البروتين الحيواني. مما يسلتزم إستخدام الأدوات والوسائل المناسبة خلال الخطة لتوجيه الإنتاج وتحفيز المزراع على إنتاج تلك النوعية من السلع ذلك لأن زيادة معدل الإكتفاء الذاتي يؤدي إلى خفض الصادرات ومن ثم تخفيض عجز الميزان التجاري .

2 تطوير أصناف وسلالات المحاصيل الزراعية :

ذلك لأن زيادة الإكتفاء الذاتي عن طريق زيادة الإنتاج في محدودية الرقعة الزراعية لن تأتي إلا من عن طريق الزيادة الرأسمالية في الإنتاج الزراعي ، ذلك عن طريق تطوير نوعيات وسلالات المحاصيل المزروعة بإستخدام أساليب التنكولوجية المتطورة .

يتطلب الإصلاح الإقتصادي النهوض بالقطاع الزراعي من خلال زيادة الإنتاج لتحقيق الإكتفاء الذاتي في وجود الإمكانيات المناسبة فإن لم يتم الإكتفاء بالصورة المثلى بالتالى لن يتمكن من تطوير أصناف المحاصيل الغذائية ولا تحقيق الإكتفاء الذاتي.

3 التوسع الافقي :

حيث يمكن عن طريق علاج عدد من مشكلات المجتمع الإقتصادية والإجتماعية ذلك لأن التوسع يؤدي الى زيادة المساحة المزروعة ومن ثم الإنتاج كما يؤدي إلي زيادة العاملين والمالكين لتلك الأراضي ومن ثم لينخفض مستوي البطالة وما يرتبط بها من مشاكل المجتمع .

4 تطوير وترشيد أساليب الري :

ستكون بلا شك مشكلة المياه هي مشكلة القرن الحالي سواء فى مستوي الدول أو على المستوي العالم .ومن ثم فلا بد من العمل على تلافي أثار نقص المياه فى المستقبل . وذلك عن طريق الإستغلال الأمثل لما هو متاح منها بالإضافة إلى البحث عن مصادر جديدة.[1]

[1] 113 -114. سعد طه علام ، الزراعة والتنمية (2005م) حقوق النشر والتوزيع دار طيبة لنشر والتوزيع ، ص ص

التوسع الأفقي يؤدي إلى حل مشكلة المساحة إذا كانت صغيرة وذلك بزيادة إنتاجيتها وهذا يعني إستغلال الأراضي بكامل طاقتها الإنتاجية .ترشيد إستخدام المياه أمر محتوم ودعى إليه القران الكريم وأيضاً لتحقيق تنمية مستدامة ومراعاة حقوق الأجيال القادمة وبهذا يكون هنالك إصلاح إقتصادي.

5 ژيادة الصادرات الزراعية :

ويعد هذا هدفاً أساسياًفيجب توفير الوسائل والإمكانيات اللازمةلتحقيقه ،حيث يؤدي إلي خفض العجز فى الميزان التجاري ومن ثم خفض معدلات التضخم ومن ثم علاج عديد من المشاكل الإقتصاد القومي وزيادة الصادرات الزراعية لها متطلبات عديدة لاسيما فى ظل التطورات وإمكانية السوق الإوربية المشتركة.

أيضاً من هذه المتطلبات تطوير النواحي الفنية والإدرية فى عمليات الزراعة بالإضافة إلى تطوير الزراع وقطاع التصدير بمختلف الإجراءت المحفزة لدفع عملية التصدير الزراعي كما يجب إخلاق منافسة في هذا القطاع كما هو مطلوب فى باقي القطاعات بما يخدم أهداف التصدير .

6- ودعم المشروعات الصغيرة فى القطاع الزراعي :

إقامة عدد من الصناعات الصغيرة الزراعية وغير الزراعية والحرفية التى يمكن أن تزيد من القيمة الإضافية لإنتاج الزراعي وتمد القطاع وسكانه بما يحتاجون من سلع صناعية وخدمات زراعية كذلك العديد من فرص العمل.[1]

زيادة وتنويع الصادرات يؤدي إلي حل مشاكل عديدة لأن التنويع فى الصادرات يزيد من العوائد والإيرادات وتحقيق عدة فوائد للبلاد وأيضاً زيادة أهمية البلاد الإقتصادية

خامساً : مقومات الزراعة

1- المقومات الطبيعية :

وتشمل: الماء ،التربة ، تضاريس المنطقة ،المناخ (كالحرارة ،الرياح الندي ،البرد ،الصقيع)

أ- الماء :

إذن فإن توفر المياه العذبة سواء مياه الأمطار أم المياه السطحية أم الجوفية تعتبر أهم عامل في نجاح أو فشل الإنتاج في أي بقعة من بقاع العالم .[1]

[1] سعد طه علام ، المرجع السابق ، ص ص 113- 114.

ب- التربة :

التربة هي الوسط الذي يثبت فيه الإنتاج جذوره ومنها يمتص غذاءه، فكلما كانت جيدة تتوفر فيها العناصر الغذائية الازمة لنمو النباتات إنعكس ذلك على كمية الإنتاج ونوعية الإنتاج الزراعي . تختلف كمية المياه التى تحتاجها التربة تبعاً لإختلاف نوع التربة وقوامها . وبناء على ذلك تختلف كمية المياه الذي يستفيد منها النبات ،وهنالك عدة طرق يمكن إتباعها للتعرف على مدى إحتياجها للماء.

ج - التضاريس :

الإنسان دائماً يفضل المناطق المنبسطة والمنخفضة ،ربما لأنها محمية من عوامل الإنجراف المائي والهوائي.أو لأن المياه الجوفية فيها أقل عمقاً ، وأغلب مزراع المواطنين المروية توجد في مناطق منخفضة.

وهنالك عوامل لا تقل أهمية عن العوامل الأولى كدرجة الحرارة وكمية الندى والصقيع والضباب إتجاه الرياح.

2- المقومات البشرية :

أخذت العوامل البشرية تتزايد أهميتها بالتدريج وأصبحت تلعب دوراً كبيراً في الإنتاج الزراعي ،ذلك لأن الإنسان كلما إرتقى مستواه الحضاري وتقدمه التنكلولوجي إستطاع أن يتغلب على الصعوبات والعوائق التي تصنعها البيئة الطبيعة التي كانت تحول دون الإستغلال الزراعي ، وأهم هذه المقومات:

أ -رأس المال :

يعتبر رأس المال أهم مقومات البشرية في أي توسع زراعي أفقي كان ام رأسي ،فهو لايقل أهمية بالنسبة للإنتاج الزراعي عن الإنسان نفسه ،فرأس المال هو الذي يوفر الأسمدة والأيدي العاملة .

ب- الأيدي العاملة :

لا يمكن الأستغناء عن الأيدي العاملة كمقوم من مقومات الزراعة ،حتي لو توفرت الألة ،فالألة نفسها تحتاج إلي إنسان لتشغيلها وصيانتها والمحافظة عليها ،إضافة إلي هنالك كثير من المحاصيل لم تستعمل فيها الألة مثل الطماطم الحمضيات ،والتخلص من الحشرات الضارة التي تنمو بين المحاصيل الحقلية.[2]

---

[1] جهاد قاسم واخرون ، مفاهيم زراعية حديثة (2004م) الجامعة العربية الأولي ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، ط الأولي ، ص ص 17- 18

[2] جهاد قاسم آخروان ، المرجع السابق ، ص 17- 18.

ج -المواصلات :

لاشك أن هنالك علاقة واضحة بين نوع الإنتاج وكميته وسهولة توصيله إلي مناطق التصدير والإستهلاك،فنقل المحصول الزراعي من مناطق زراعته إلي مناطق إستهلاكه أو تصديره ،وتوصيل الأسمدة والآلات والمعدات الزراعية إلي مناطق الإنتاج لا يتم إلا بتوفر مواصلات جيدة ورخيصة.

د – التسويق :

يعتبر التسويق أحد المقومات الأساسية لإي إنتاج زراعي خاصة للمحاصيل التصديرية .

ه -إستعمال الالة :

بدأ إستخدام الألة تدريجياً مع بداية الخمسينات حيث بدأت الزراعة تتوسع فأصبح إستخدام الألة في جميع الأغراض بداية بالحفر إلي سحب المياه والحرث والحصاد الزراعي والدراسة والتسوية وغيرها.[1]

سادساً : الموارد الزراعية :

تعريف الموراد الزراعية هي الوسائل التي تستخدم في التي في الأنشطة الزراعية من أجل إنتاج سلع وخدمات لإشباع حاجات المستهلكين .

تقسم الموراد عموماً بناء على أصلها ، أماكن وجودها وعمرها الزمني بالإضافة إلى القطاع الذي تستغل فيه .بناء على أصلها تصنف الموراد إلى موارد طبيعة ، موارد بشرية ، رأس المال والتقانة والإدراة بما فيها إدراة الوقت . تشمل الأرض وما على سطحها من نباتات ،حيوانات أنهار ...الخ ما فوقها (المناخ) وما تحتها من معادن ومياه جوفية ...الخ بناء على أماكن تواجدها فتصنف إلى موارد موجودة في كل مكان كالهواء ،موارد موجودة في أماكن كثيرة مثل التربة وموارد موجودة في أماكن قليلة مثل المعادن النادرة (.أما من حيث العمر الزمني للمورد فهنالك الموارد الناضبة كالمعادن والموارد المتجددة وهي التي توجد بإستمرار كضوء الشمس . بالإضافة إلي هذا التصنيف قد يصنف المورد بناء على القطاع الذي يستخدم فيه فهنالك الموارد الزراعية ، الصناعية التجارية ... الخ والجدير بالذكر أن إنتاج أي سلعة يحتاج إلى أكثر من موارد والمورد الواحد يستخدم في إنتاج سلع عديدة .إلا أن بعض الموارد تستخدم

[1] جهاد قاسم وآخرون ، المرجع السابق ، ص ص 18 .

بكثافة في بعض القطاعات دون غيرها وبالتالي ينسب الموارد لقطاع معين فالأراضي تعتبر مورد زراعي ورأس المال مورد صناعي . [1]

أقسام المواراد الزراعية :

1- الأراضي الزراعية:

يقصد بها مساحة الأرض لإنتاج المنتجات الزراعية أو رعي الحيوانات أو المباني المشيدة التى تتبع المشاريع الزراعية وتشمل ضمن الأرض والأحوال الجوية المحيطة بها وكذلك الحالة الفيزوكيماية للأرض بإضافة إلى ما يرتبط بالوضع الجغرافي للأرض مثل الإرتفاع ، الطقس ، درجة الحرارة وجود المصادر المائية ومجاورتها للأماكن السكنية .

وتشمل أيضا الأثار الناتجة من تدخل الإنسان بهدف إصلاح الأرض مثل التنظيف ، تسوية الأرض ، شق القنوات ، السدود ، غسل التربة من الأملاح .

الأحوال الطبيعة المحيطة بالأرض تحدد مدى إمكانية زراعة وإستقلال الأرض وبالتالي تؤثر على حجم ونوعية الكميات المطلوبة إستخدامها من عوامل الإنتاج الأخرى .

تحدد الأحوال الطبيعية إختيار أي فرع من إنتاج يجب أن يمارس . تشمل العوامل الطبيعية الطقس ، الأمطار ، الرياح ، ضوء الشمس ، الحرارة الرطوبة .

خواص الأرض العامة:تتميز الإرض بالخواص التالية :-

أ- الثبات الجغرافي .

ب-عدم القابلية للفناء .

ج- عدم القابلية للزيادة

أ- الثبات الجغرافي :

كل قطعة في الأرض تكون محددة المعالم والموقع . الظروف المحيطة بها معلومة . هذا الخاصية تؤثر على التوجه الإنتاجي للمنطقة أو المشروع أي تحديد نوعية السلع التى تنتج وكذلك العلاقة بين عناصر الإنتاج المستخدمة بين عناصر الإنتاج المستخدمة لإنتاج هذه السلع .[1]

[1] تماضر الخنساء النور عنقرة ، المرجع السابق ، ص 20 .

ب – عدم القابلية للنفاذ :

إذا إستخدمت الأرض بطريقة مرشدة مع تطبيق برامج إستصلاح فإن ذلك يمنحها خاصية عدم الفناء ويتيح إستخدامها لعدد من السنين .

ج – عدم القابلية للزيادة :

المساحات الزراعية لأي دولة محددة ولا يمكن زيادة هذه المساحة مما يحتم إختيار أنجع السُبل لإستغلالها لتحقيق المنفعة القصوى .

2– العمل الزراعي :

العمل هو مجهود بشري يتم بواسطتة إستغلال المواراد الزراعية المتاحة من أجل الإنتاج .الإنتاج الزراعي كغيره لا يمكن أن يتحقق من غير جهد إنساني . فالمزارع الذي يهتم بالإنتاج الزراعي مستقلاً المواراد المتاحة لتحقيق ذلك الهدف.

الخواص الخاصة للعمل :

(أ)القابلية للزيادة والنقصان :العمل الذي يؤدي سواء في مشروع زراعي معين أو في منطقة معينة في القطر قابل للزيادة أو النقصان نتجية لأسباب إقتصادية بحتة .

(ب) عدم التكافؤ في التوزيع الموسمي للعمل : يسند ذلك إلى إعتماد الإنتاج الزراعي على الظروف الطبيعية مما ينتج عنه موسمية الإنتاج وزيادة الطلب على العمل في أشهر معينة من السنة .

الميزات الخاصة للعمل :

1– التوزيع الكلي للسكان ، أعمارهم .

2– المستوي التعليمي .

3– المقدرة على إستيعاب وتطبيق الكنولوجيا .

3 –بعد السكن عن المشاريع الزراعية .[2]

---

[1]تماضر الخنساء النور عنقرة ، المرجع السابق ، ص ص 20 -21

[2] تماضر الخنساء النور عنقرة ، المرجع السابق ، 21- 22- 23- 24.

3 – رأس المال الزراعي :

يعرف بأنه عامل الإنتاج المنتج . أو كل ما أنتجه الإنسان ليساعده في العملية الإنتاجية . وينقسم رأس المال إلى رأس مال عيني ونقدي ويقسم كذلك وفقاً للقطاع المستخدم فيه فنجد رأس مال صناعي وزراعي تجاري .

وبالتالي نجد أن الجرارت ، الحاصدات ، العربات ، المبردة ، البذور ، الأسمدة ، الشتول . كلها سلع أنتجت بواسطة مشاريع وبيعت كسلع نهائية في سوق عوامل الإنتاج قامت لشرائها المشاريع الزراعية لإنتاج سلع زراعية للمستهلك . ومن خصائص السلع الرأسمالية أنها تستهلك في المدى الطويل أو القصير .

تصنيف السلع الرأسمالية :

أ – سلع رأسمالية قصيرة الأجل : تستهلك في الفترة التى يتم فيها الإستغلال الإقتصادي للمشروع وعادة تتحدد بسنة وتعرف برأس المال المتداول ويشمل الأسمدة ، الأدوية ، غذاء الحيوان ، حيوانات التسمين ، والمحاصيل السنوية.

ب – سلع رأسمالية طويلة الأجل : عمرها الإفتراضي أكثر من عشرة سنين تعرف برأس المال الثابت تشمل:الأرض ، إصلاحات الأرض (الت) ، القنوات ، المنشاءات . الأشجار المعمرة وشبه المعمرة .

ج – سلع رأسمالية متوسة الأجل : تعرف برأس المال شبه الدائم ويشمل حيوانات المزرعة وهذه تنقسم إلى حيوانات الإنتاج وحيوانات العمل (الحميسويتر ، الحصين) الماكينات والأليات ، بعض المعدات المعمرة .[1]

4- المناخ:

ويشمل المناخ (الضغط الجوي والرياح ، الحرارة ، المطر):

أ – الضغط الجوي والرياح :

[1] تماضر الخنساء النور عنقرة ' المرجع السابق ، ص ص 25-26.

يتعرض السودان إلى كتلتين هوائيتين واحدة في الشمال تتجه إلى نحو الجنوب والأخرى جنوبية تتجه شمالاً وتختلف الإتجاهات نحو الشرق والجنوب بمقدار معين وفي منطقة أعالي النيل نجد كثافة الضغط[1]

المنخفض وتتحرك شمالاً وجنوب تبعاً لحركة الشمس الظاهرية ، وهي تعرف بالفاصل المدراي ، وتتركز على أعالي النيل في سبتمبر وتتحرك نحو الجنوب كردفان ودرافور في أبريل وتتركز على أعالي النيل في يونيو ويوليو ، فإذا ابتعد الضغط المنخفض نحو الجنوب كما يحدث في الشتاء سادت الرياح الشمالية الجافة وإذا تحرك نحو الشمال سادت الرياح الجنوبية الممطرة .

وتوجد أيضاً مناطق الضغط المرتفع على الميحطين الهندي والأطلسي وتتزحزح شمالاً وجنوباً مع حركة الشمس الظاهرية وهما المسئولتان عن الرياح الشمالية

ب – الحرارة:

السودان قطر حار، تعامد الشمس وسقوطها وإنخفاض الرطوبة النسبية مدعاة للحر للشديد ، والمتوسطات الحرارية السطحية توضح أن متوسط الحرارة السنوي لايقل عن 42 درجة مئوية ونورد **الملاحظات الأتية :-**

1- أقصي معدلات الحرارة توجد في الشرق بين خطي 15-18 شمالاً خارج نطاق البحر الأحمر حيث يرتفع المعدل السنوي لأكثر من 32 درجة مئوية ولا يقل عن 30 درجة مئوية .

2- أقل شهر للحرارة في شمال السودان هو شهر يناير كما تنخفض الحرارة في وسط السودان مرتين ، مرة في فصل الشتاء ومرة في فصل الخريف . أما في الجنوب فتنخفض الحرارة في فصل الصيف لأنها شهور المطر.

3- التضاريس المحلية لها أثر على درجات الحرارة حيث تنخفض بفعل المرتفعات كما في مدنية جبيت في شرق السودان ومنطقة مرتفعات الأماتوج على الحدود الجنوبية الشرقية وأيضاً في منطقة جبل مرة

3- المطر

المطر من عناصر المناخ المؤثرة في تحديد عدد السكان في الأقاليم المختلفة وحرفتهم وفي تحديد نوع النبات والحيوان .

[1] مختار عثمان صديق وآخرون ، دراسات سودانية ، ص 26.

وتزاد كمية المطر كلما إتجهنا جنوباً بوجه عام فمثلاً في عطبرة 73 ملم والخرطوم 181 ملم والرنك 524 ملم وجوبا 975 ملم .

وفصل المطر يطول في الجنوب حيث يتراوح ما بين ثمانية إلي عشرة شهور ويتناقص كلما إتجهنا شمالاً حتى ينعدم في الصحراء [1]

المبحث الثاني

نشأة ومفهوم التأمين

أولاً: نشأة وتطور التأمين :

لقد تعذر على الباحثين الوصول إلي معرفة زمان ومكان بداية ظهور التأمين ، ولكن مما لا يختلف فيه أثنان أن فكرة التأمين بدأت مع فكرة التعاون فأول شكل من أشكال التأمين هو التأمين التعاوني ، وبتطور حاجة الإنسان إلي التأمين وزيادة الطلب على الفكرة تعددت أشكال الهيئات والمؤسسات المزاولة لمثل هذا النوع من العمل .

لقد عرف التأمين بشكله التعاوني منذ قديم الزمان ففراعنة مصرأسسو نوعاً من جمعيات التأمين ، وذلك لمواجهة تكاليف دفن موتاهم الباهظة، فكان الضرر يدفع إشتراكاً لتلك الجماعات مقابل القيام بدفنه عند وفاته ، وقانون حمورابي عام 2250 قبل الميلاد تضمنت فقراته ما ينص على تعويض من سرق بيته حيث تتكاتف الجماعة وتتعاون على جبر الضرر الذي يقع على أحدهم .

في عام 916 قبل الميلاد صدر تشريع (رودس) الذي يبحث في الخسارة العامة التي تحدث للسفن ، وكان التشريع يقضي بأن الخسارة الناجمة من جراء التضحية بالبضائع على ظهر السفن إذا وقع بها حادث يجب أن يتقاسمها جميع الشاحنين على تلك السفينة بما فيهم صاحب السفينة نفسه .

ويذكر إبن خلدون في مقدمته أن العرب عرفوا تأمين الممتلكات ، ففي رحلة الشتاء والصيف كان أعضاء القافلة يتفقون فيما بينهم على تعويض من يفقد له إبل في أثناء الرحلة من أرباح التجارة الناتجة عن الرحلة وكانت تقسم قيمة الإبل على التجار بنسبة أرباح تجارتهم.

[1] مختار عثمان الصديق وآخرون ، المرجع السابق ، ص ص 26-27.

وفي عام 1668م ظهرت أول شركة تأمين بحري في باريس ، ثم تتابعت بعد ذلك ظهور شركات في إنجلترا وباقي أوربا .

أما بلدنا فلم تعرف التأمين بصورته المنظمة إلا في القرن التاسع عشر الميلادي .[1]

ثانياً: تعريف التأمين :

فالتأمين لغة هو : الضمان والقدرة على درء الخطر .

إصطلاحاً: يعني الإتفاق التي يتمثل بموجبه شركة التأمين مسؤولية تغطية الأخطار المتفق عليها في العقد، مقابل دفعات يسددها المتعاقدون مع هذه الشركات تمثل أقساط التأمين .[2]

أو هو عبارة عن عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي إلي المؤمن له أو المستفيد مبلغاً من المال أو إيراداً أو أي عوضاً عوض آخر في حالة وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين في العقد وذلك نظير قسط يؤديه المؤمن للمؤمن .[3]

تعريف التأمين التجاري :

هو عمل يسعى إلي توزيع الخطر على أكبر عدد ممكن من الأفراد مقابل مبلغ من المال يسمى (قسط التأمين) يدفعه المؤمن له إلي هيئات مختصه ، يقوم بدورها بتحمل نتائج الخطر مقابل الأقساط التي يجمعها ، وذلك بأن تدفع تعويضاً عن الأضرار أو الخسائر التي تلحق بالمؤمن له بموجب عقد ينظم العلاقة بين الشركة والمؤمن له يسمى عقد التأمين .

أما التعريف القانوني للتأمين :

عرف بأنه عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي المؤمن له أو المستفيد الذي أشترط التأمين لصالحه مبلغاً من المال أو إيراداً أو راتباً في حالة وقوع حادث أو تحقق الخطر المبني بالعقد وذلك نظير قسط أو دفعه مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن .

---

[1] عبد اللطيف عبد الرحيم جناحي ، التأمين الإسلامي بديل التأمين المعاصر ، ص ص ص 37-38-39.
[2] عيد أحمد أبوبكر وآخرون ، إدراة الخطر والتأمين (2009م) عمان، المكتبة الوطينة ، ص 10.
[3] عبد السميع البصري ، التأمين الإسلامي بين النظرية والتطبيق ، ص 30.

ثالثاً : أنواع التأمين :

1- تأمين الأشخاص :

وتشمل التأمين ضد الأضرار التى تصيب الأشخاص جلال مباشرة حياتهم أو صحتهم مثل تأمينات الحياة ، والتأمين ضد الحوداث الشخصية والتأمين ضد الشيخوخة والتأمين ضد البطالة .[1]

2- تأمين الممتلكات :

تشمل التأمين ضد الأخطار التى تصيب ممتلكات الشخص ، مثل التأمين البحري والتأمين ضد السرقة والتأمين ضد الحرب والتأمين ضد الزلازل والبراكين .

3- تأمين المسؤولية المدنية :

ويشمل أنواع التأمين ضد الأخطار التى تصيب شخصاً معيناً ويكون مسؤولاً عنها شخص آخر .[2]

رابعاً : أركان التأمين :-

1- المؤمن .

2 - المؤمن له.

3- الخطر .

4- مبلغ التأمين .[3]

خامساً : الدور الإقتصادي للتأمين :

لقد أصبح من غير الممكن الإستغناء عنه في كافة أوجه النشاط الإقتصادي ، فالتأمين محرك أساسي للتنمية الإقتصادية نظراً لإرتباطه ببعض المؤشرات الإقتصادية وتأثيره عليها . ومن بين أدواره مايلي :

[1] زياد رمضان ، مبادئ التأمين دراسة عن واقع التأمين ،الجامعة الأردنية ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، ص ص ص 13- 15 16 .
[2] زياد رمضان ، المرجع السابق ، ص 17.
[3] محمد عبد المطلب أحمد عبد الله وآخرون ، (2015م) اثرالتأمين الزراعي على الإقتصاد القومي ، رسالة بكاريوس ، جامعة النيلين ، ص 12.

1- التأمين وسيلة لتكوين رؤوس الأموال وزيادة الإدخار وتمويل المشاريع الإقتصادية ، وذلك من خلال الأقساط الضخمة التى تجمع لدي شركات القطاع والتى تحول لتمويل المشاريع وكافة خطط التنمية الإقتصادية .

2- يساهم التأمين في خفض تكاليف الإنتاج والمشروعات :

بالرغم من الإعتقادات التى تعتبر التأمين تكلفة إضافية ترفع من كلفة الإنتاج ، إلا أن الحماية التى يقدمها التأمين من الأخطار المتعددة تسمح لتجنب تكاليف مستقبلية ، تكون باهظة في حالة وقوع حوداث .[1]

3- يساهم التأمين في تنمية المبادلات التجارية الدولية :

إذ بفضلة تضاعف حجم المعاملات الدولية نظراً لما يقدمه من ضمانات للمصدرين والمستوردين على حد السواء من الأثار السلبية الناتجة .[2]

4- المساعدة على إستقرار المشروعات من حيث الأموال والعاملين :

يضمن التأمين التعويض عن الخسائر الناتجة عن وقوع أخطار تتأثر بها هذه المشروعات ويساعد التأمين هذه التأمين على عدم إقتطاع مبالغ طائلة من أرباحها وإحتياطياتها لمقابلة مثل هذه الخسائر في حالة عدم التأمين ضدها .

5- حفظ الثروة :

في حالة وقوع الخطر المؤمن ضده فإن شركات التأمين تقوم بتعويض المؤمن له مما يساعد على حفظ ثروة مالكي المشروع .

6- مكافحة التضخم :

إن التجميع وسيلة فعالة لإمتصاص الأموال من التدوال ووسيلة فعالة لمكافحة الميول الإستهلاكية التضخمية وتوجيه هذه الأموال نحو الإستثمار والتنمية .[3]

سادساً : أهداف التأمين :-

[1] معراج هوراي وآخرون ،تسويق خدمات التأمين واقع السوق وتحديات المستقبل (2012م) دار كنوز المعرفة ، ص ص 115- 116.
[2] معراج هواري وآخروان ،المرجع السابق ، ص115- 116.
[3] زياد رمضان ، المرجع السابق ، ص 104- 105-106.

1 -الأهداف الإقتصادية:

أ- المساعدة على إستقرار المشروعات من حيث الأموال والعاملين :

أن الشعور بالطمأنينة والإستقرارعامل مهم بالنسبة لرجل الأعمال وضرورة قصو ى لإزدهار الإقتصادي ، فالتأمين يعز ى عوامل الطمأنية والإستقرار في القطاعات المختلفة التي نستفيد منها ولذا نر ى معظم الدول تركز على التأمين على الحياة وضد الحوداث الشخصية والتأمين الصحي ونفقات العلاج وغيرها[1]

[1] محمد عبد المطلب أحمد وآخرون المرجع السابق ، ص 15 .

ب – زيادة الكفاءة الإنتاجية :-

إن الأثر الطبيعي لإستقرارالمشروعات وبث روح الطمأنينة في نفوس أصحاب الأعمال ، وبهذا يمكنهم من الوصول الى حد كبير بحيث يجنوا ثمار إنتاجهم .

أما بالنسبة للعاملين فما لاشك فيه أن التأم يرات المختلفة تعقد لصالحهم وتعمل على بقائهم في أعمالهم أو بمعني آخر يؤدي الى زيادة الكفاءة الإنتاجية فمثلاً تقوم الشركات من أبحاث للتقليل من إصابات العمل وهذه الأبحاث في وجودها هي السبيل لرفع الكفاية الإنتاجية للمصنع .

رهن العقاري لا يوافق على الإقتراض برهن عقاري مالم يتاكد من قيمة العقار مغطاة ضد خطر الحريق ، وكذلك الحال بالنسبة للبنوك فإنها تقترض بسهولة لو أن هنالك تأميناً على ممتلكاتهم ، وبالنسبة للثقة التجارية نجد أن تقوم على التأمين ومن أوضح الأمثلة لذلك أن تاجر الجملة لايبيع لتاجر القطاعي الإ إذا تأكد من أن الأخير أمن على بضاعته تأمين ضد الحريق.

ج– القيام بوظيفة التمويل :-

تساهم هيئات التأمين في تمويل أصحاب الأعمال عن طريق مدهم بالقروض اللازمة خاصة المشاريع التنموية وأوقات الحروب مما يعكس أثره الإيجابي على زيادة الإنتاج والتطور الإقتصادي والدخل والمحافظة على مستوى العمال وتستطيع هيئات التأمين القيام بهذه الوظيفة لانها تمثل وعاءاً إدخارياً فعالاً ، أي أنها وسيلة فعالة من وسائل تجميع المدخرات على صورة الأقساط التى تأخذها من المؤمن لهم وفي معظم الأحيان تفوق الأقساط محصلة الأقساط الأخطار المغطاة بمبالغ كبيرة يمكن الإستفادة منها في مجالات الإستثمارالمختلفة مثل شراء الأسهم والسندات وإنشاء الشركات والمشاريع مما يسهم في دفع عجلة التطور الإقتصادي .

د– توفير الرخاء والرفاهية الإقتصادية بالسلع المتاحة بالمحافظة على مستوي العمالة :-

إن التأمين من الخدمات التى لاحصر لها في المجال الإقتصادي ويساعد على توفير الرخاء والرفاهية لأفراد المجتمع . فحقل التأمين من الحقول الفنية التى يمكن أن تساهم مساهمة فعالة في المحافظة على مستوى معين من العمالة ومحاربة البطالة.[1]

[1] محمد عبد المطلب أحمد وآخرون (2015م) أثر التأمين الزراعي على الإقتصاد القومي ، رسالة بكاريوس ، جامعة النيلين ، ص 15 .

2- الأهداف الإجتماعية:-

أ – نشر الوعي والشعور بالمسؤلية :-

إن فكرة التأمين قامت على التعرف بين الأفراد أتاحت الفرصة لظهور مفهموم إجتماعي يمثل في وعي الشعور بالمسؤلية من أهم المفاهيم الإجتماعية ويتمثل ذلك إذا بقى الشخص على قيد الحياة في نهاية مدة التأمين وحصل مبلغ التأمين فهو بذلك جزءاً من دخله في صورة أقساط سنوية أو شهرية ليحصل على مبلغ كبير قد يعيزه عندما يتقدم في العمر ويقل دخله إذا كان المجتمع الصغير الممثل في أسرته لأنه توفي قبل أن تنتهى مدة التأمين سوف يتحرك من بعده مبلغاً تستعين به على مواجهه ظروف الحياة القاسية .

ب- محاربة المرض والعمل على تقليل الحوداث :-

تقوم شركة التأمين بإنفاق مبالغ طائلة على أبحاث الغرض منها تقليل فرصة المرض والوفاء أو الحوادث بالمصانع أو حوداث المرور ومهما كان الدافع لهذه الأبحاث فإنها تصل في النهاية إلى إكتشاف طرف العلاج الأكثر فاعلية مما يمكن من القضاء على الأمراض أو سرعة الشفاء منها).

ج- خلق مجتمع مستقر ومتماسك:-

أن مايوفره التأمين الفردي للأسرة من حياة كريمة بعد الوفاة وما يهيئة التأمين الإجتماعي للشيوخ والأرامل واليتامي والمرضي من تجنب الفقر والحاجة ، وما ينميه التأمين بصفة عامة لمفهوم الشعور بالمسؤلية يساعد على خلق مجتمع مستقر متماسك مما يؤدي في النهاية إلى إستقرار نظام الدولة والحكومة .[1]

سابعاً : وظائف التأمين :-

1 التأمين عامل من عوامل الأمان :

إن التأمين يبعث في نفوس الأفراد الأمان والطمأنينة ، لأنه من قبيل الإحتياط لأحداث المستقبل ومفاجأت القدر ، فهو يؤمن الشخص من خسارة قد تلحقه من ماله يوجد نوعين من أنواع التأمين :

أ – التأمين على الأضرار .

[1] محمد عبد المطلب وآخرون ،المرجع السابق ، ص ص ص 20- 21- 22.

ب – التأمين على الأشخاص.[1]

2- تكوين رووس الأموال :

يؤدي التأمين وظيفة مهمة وهى تكوين ر وؤس الأموال عن طريق جمع الأقساط التى يدفعها المستأمنون، وهذه المبالغ الطائلة يجب بطبيعة الحال أن توظف في أوجه النشاط المختلفة ، فالأموال التى تجمعهاشركات التأمين تفيد المستأمن وشركات التأمين على السواء .

ثم إن شركات التأمين تحتفظ تحت أيديها بمبالغ كبيرة ، وهي تستطيع أن تستثمر هذه المبالغ في السندات العامة التى تصدرها الدولة عند حاجتها إلى قروض كما تستثمرها في غير ذلك من الأوراق المالية إلى أسهم وسندات الشركات من الدرجة الأولى عادة .[2]

3- التأمين وسيلة من وسائل المساعدة للعملية الإئتمانية :

يعتبر التأمين وسيلة من وسائل الإئتمان بالنسبة للفرد والجماعة فبالنسبة للفرد يسهل التأمين الحصول على ما يحتاج إليه من قروض بوسائل مختلفة كمن يحصل على قرض شراء سيارة من أحد البنوك ، ويشترط الأخير أن تغطية تأمينية بكامل قيمة السيارة ، وكثيراً ما يستعمل التأمين كوسيلة إئتمان على النحو السابق ذكره .

ذلك أن وثائق التأمين على الحياة تصبح ذات قيمة مادية بعد مضئ مدة معينة من بدء التأمين ، وذلك لوجود إحتياط حسابي لهذه الوثائق ، فإذا مضت مدة إستطاع المؤمن له أن يستعمل الوثيقة للحصول على إئتمان قرض ، فإذا لم يقم المؤمن له بالوفاء بالقرض في موعد إستحقاقه ، كان للمؤمن أو الدائن المرتهن ، أن يحصل على القرض من القيمة التى تمثلها الوثيقة .

أما بالنسبة للدولة فقد رأينا أن شركات التأمين تجمع مبالغ طائلة وهى تستطيع أن، في السندات التى تصدرها الدولة أو المؤسسات العامة .[3]

[1] عبد السميع البصري ، التامين الإسلامي بين النظرية والتطبيق (1987م) دار التوفيق النموذجية للنشر والتوزيع ، ط 2، ص ص 12-13.
[2] عبد السميع البصري، المرجع السابق، ص12-13.
[3] أحمد أبو السعود، عقد التأمين بين النظرية والتطبيق(2008م) دار الفكر الجامعي ، ط 1، ص ص 44- 45.

المبحث الأول

أنواع الزراعة في السودان

أولاً: السودان والموقع الجغرافي(المناخ،السكان) :

السودان بحدوده الحالية نال إستغلاله عام (1956) وبهذا يكون أول دولة أفريقية جنوب الصحراء نالت إستقلالها .كان السودان تحت إحتلال الحكم البريطاني المصري خلال الفترة (1899_1956)تبلغ مساحته حوالي مليون ميل مربع تقريباً ، ذلك قبل إنفصال الجنوب ويقع بين خطي طول (14,38)شرقاً و خطي عرض (4, 22) شمال خط الإستواء يمر فوق أراضي نهر النيل من جنوبه إلي شمال ممثلاً في النيلين النيل الأزرق والأبيض . إضافه لنهر النيل يتمتع السودان برصيد كبير من مياه النيل الجوفية ومياه الأمطار التى تهطل طول العام .وهذا بجانب أنه يضم مساحة واسعة من الأراضي الخضراء الخصبة تفوق (100) فدان غابية تقدر بحوالي (32,88) مليون فدان فضلاً عن مراعي طبيعية تقدر بحوالي (33) مليون فدان فضلاً يشترك في حدوده مع سبع دول فى شمال وشرق ووسط وغرب أفريقيا يؤثر فيها ويتأثربها وهي (تشاد ،افريقيا الوسطي ،جنوب السودان، اثيوبيا، مصر ،ليبيا) مما يجعله يحتل موقعاً إستراتيجياً في قلب القارة الأفريقية ويمتد داخل نطاق الوطن العربي . هذا الموقع الجغرافي المميز نقطة النفاذ الى شعوب أفريقيا جنوب الصحراء والعرب ينتج عنه عناصر عرقية مختلفة وثقافات ولغات مختلفة.فضلاً عن ذلك يحظي السودان بإطلالة علي البحر الاحمر عبر ساحل حوله حوالي (309) كيلو متر،مما أعطاه ميزة نسبية فى التجارة الخارجية فى زيادة تنافسية صادراته وسهولة الحصول على إحتياجاته من العالم الخارجي.

يتصف بتنوع مناخي وبيئي فشمال خط (16) صحراء قاحله و جنوب خط العرض (15) مناخ إستوائي رطب يشمل كل الأقاليم الجنوبية ،أما ما بين الخطين يمتد حزام السافانا المتدرج من الفقيرة شمالاً إلى الطينية جنوباً .

يقدر تعداد السودان الشمالي حسب تعداد عام (2010) بحوالي (30) مليون نسمة بمعدل نمو سنوي (2.8%) وحوالي (51%) يقع فى الفئة العمرية مابين (15_64) ،وتشير هذه الخصائص[1] الديمواغرفية بوجود سكان شباب ما تنعكس إيجاباً على توفير القوة العاملة المنتجة ولكن بالمقابل يتصف السودان بمعدلات هجرة خارجية عالية تفوق (3.5) مليون نسمة وذلك بسبب عدم الإستقرار الإقتصاديوالسياسي والأمني الذي ظل يعاني منه .

يمكن القول بأن حجم السكان مقارنة بمساحته الشاسعة ومواده الهائلة متواضعاً للغاية مما يتسبب في وجود حجم كبير من موارده العاطلة الأمر الذي ينعكس سلباً على نمو إقتصاده.[2]

ثانياً: الزراعة في السودان:

متى عرف السودان الزراعة:

لا نعرف بالتحديد متى عرف الإنسان في السودان الزراعة ولم نعثر على إفادات محققة لحالة الزراعة فى السودان قبل الفتح التركي المصري ،فهنالك إفتراضات وإرهاصات ،قد لاتصل إلى مستوى اليقين ولكنها تخبر بعض الشئ عن ماكان يجري فى الماضي البعيد .

يتشكك علماء الأثار في إمتداد العصر الحجري إلي السودان بالرغم من وجود الآلات والأدوات الحجرية في بعض الحفريات في شمال السودان وأوسطه التي تشبه مخلفات العصر الحجري في البلاد الأخري .ذلك لأنه لم يكن في تلك الحفريات التي وجدت فى السودان مما يشير بقناعة إلي سكان السودان الأوائل عاشوا تجربة العصر الحجري بالصورة تنبئ عنها الأثار في البلاد الأخري.[3]

بداية يمكننا القول بأن الحكم الثنائي كان له بعض الإسهامات في تأسيس الزراعة وتطوير مؤسساتها نذكر منها :

1 -بناء خزان سنار.

2 -إنشاء المحالج وتنظيم تجارة القطن .

3 -إنشاء مشروع الإشاعة بالنيل الأبيض وتقنين العمل فيها .

---

[1] على أحمد الأمين (2016م) أثر النقل البحري على النمو الإقتصادي في السودان ، رسالة دكتوراة ، جامعة السودان للعلوم والتكلولوجيا ، ص 133.

[1] علي أحمد الأمين ،المرجع السابق ، ص 133

[3] جهاد قاسم وأخرون ، المرجع السابق ، ص 19

4 -تأسيس وتطوير الأبحاث الزراعية ودعمها المتواصل .

5 -إدخال الزراعة الألية في السهول المطرية .[1]

6 -التوسع فى الزراعة وحفظ الغابات .

ومن المأخذ علي الحكم الثنائي إهماله الكامل تعمير جنوب السودان بالرغم مابه من مقومات كثيرة من أراضي صالحة للزراعة ومياه جاريه وأمطار وهذا ماكانت تتضمنه الكثير من الدراسات التى أجريت والتى لم ينفذ منها إلا مشروع الزاندي والذي لم يحقق الهدف المطلوب بعد مضي عشر سنيين على إنشائه.

ثالثاً- أنواع الزراعة في السودان:

1- الزراعة التقليدية في السودان :

من المعلوم أنه ليس هنالك تعريفاً علمياً محدداً للزراعة التقليدية متفق عليه .ولكن عموماً يمكن القول أنها نمط من الفلاحة له طابع ومميزات محددة وهى السائدة فى منطقة ما وهذا النمط من الفلاحة يمكن ان يطلق عليه الفلاحة التقليدية وينقسم إلي أثنيين :

أ- الزراعة التقليدية المروية :

أ- زراعة الجروف :هي الأرض التي تغمرها مياه فيضان الأنهار ويعد إنحسارها ثم زراعتها .

ب- زراعة الجزائر :وهي أيضاً الأراضي التي تغمرها مياه الفيضان جزئياً أو كلياً وبعد جفافها بدرجة تسمح من السير فيها .

ب- الزراعة التقليدية المطرية :

تتمركز الزراعة التقليدية المطرية في المناطق التي تمتد فيها السهول الطينية في النيل الأزرق و كسلا والسهول الطينية والرملية والواسعة في كردفان ،ودارفور وكل مناطق الجنوب .... ولوقت ليس ببعيد كانت مناطق الزراعة التقليدية تنتج أكبر قدر من الغلال (الذرة) الدخن إضافة إلي السمسم والفول السوداني.

2- الزراعة الألية بالسودان :

[1] فتحي حسن زكي ، مقدمة في الزراعة ، ص 178.

إذا كنا نقول أن مشروع الجزيرة من أعظم الإنجازات في مجال الزراعة المروية،فأنه يمكننا القول أن الزراعة ألية المطرية هي أكبر حدث في تطور الزراعة المطرية ،والتي جاءت نتيجة للمتغيرات الدولية فى السكان وتحول العمالة البشرية إلي الصناعة وغيرها .

القطاع المطري الألي :[1]

شرع السودان في إدخال المكينة الزراعية في السهول الطينية الوسطى في عام (1942 -1943)حيث كانت البداية فى منطقة القبوب فى ولاية القضارف وكان الهدف مضاعفة إنتاج الذرة وزيادتة لمقابلة الطلب عليها كغذاء رئيسي .[2]

رابعاً: الملامح الرئسية لإقتصاد السودان :

لقد إهتم كثير من الإقتصاديين بأبراز الملامح التيتميز إقتصاديات الدول النامية ومنهم الإقتصادي لينشتاين الذي صنف الملامح إلي عدة مجموعات إقتصادية وديموغرافية وثقافية وسياسة وتقنية وأخري .فملامح إقتصاد السودان تشبه إلي حد كبير ملامح إقتصاديات الدول النامية ،والتي تشمل:

1- الملامح الإقتصادية وتتمثل في:

أ- إنخفاض حجم الناتج المحلي الإجمالي نتيجة لضعف هيكل الإقتصاد .

ب- إنخفاض متوسط دخل الفرد الحقيقي والذي يعتمد حجم الدخل وعدد السكان .

ج- يعمل معظم السكان بالزراعة التى تورثها الأبناء عن الأباء والأجداد ،مما أدي هذا السلوك إلى عدم تطوير قطاعات الإقتصاد الأخري .

د- يساهم القطاع التقليدي بأكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي مما جعل هذا القطاع يقوم بدور هام فى الإقتصاد السوداني .

و- معظم صادرات الدول النامية بصفة عامة و السودان بصفة خاصة يعتمدعلى الزراعة وبعض الموارد الطبيعة تصدر فى شكل مواد خام .

ز- يعتمد إقتصاد السودان على الورادت لمقابلة إحتياجات المواطنين من السلع الإستهلاكية .

[1] فتحي حسن زكي ، المرجع السابق ،ص ص ص 179 -180-182-215.
[2] فتحي حسن زكي ، المرجع السابق ، ص 116.

2- الملامح السكانية(الديموغرافية) :

تتميز الدول النامية بما فيها السودان بخصائص ديمواغرفية واضحة تميزها عن الدول المتقدمة يمكن إيجازها فى الأتي :

أ- إرتفاع معدلات الخصوبة والتي تؤدي إلى إرتفاع المواليد ومن ثم زيادة معدلات نمو السكان .

ب- إرتفاع معدل الوفيات لعدم توفر الرعاية الصحية الأولية.[1]

ج- إرتفاع معدل النمو السكاني والذي يفوق في بعض الأحيان معدل النموفى الإقتصاد مما ينعكس سلباً على مستوى المعيشة .

3- الملامح الثقافية :

أ.قلة مؤسسات التعليم والمعلمين وإنخفاض نوعيتها وجودتها مما يحد من فرص التعليم وتوفير العمالة الماهرة .

ب.إرتفاع نسبة الأمية خاصة فى المناطق الريفية.

ج.إنتشار أساليب تخدم الأطفال كأيدي عاملة رخيصة .

د.ينقسم المجتمع إلي طبقتين طبقة دنيا محرومة من كثير من متطلبات الحياة الضرورية وطبقة عليا ذات نفوس واسعه ورفاهية عالية ، هذا يعني عدم وجود طبقة وسطي في مجتمع السودان .

3- الملامح التقنية :

أ.يسود إستخدام التقنية التقليدية في إنتاج كثير من إنتاج السلع والخدمات وهذا الشئ لا يساعد على زيادة الإنتاج .

ب.تفتقرمعظم الدول النامية بما فيها السودان لوسائل وبرامج التدريب الضرورية والكافية التى تساعد على رفع كفاءة الأفراد الإنتاجية .

ج.ضعف إنتاجية أفراد القوة العاملة بسبب إنخفاض نوعية التعليم والتقنية المستخدمة.

د.قلة الإبداعات والإبتكارات بسبب قلة الإنفاق على أعمال البحث والتطوير .

5- الملامح السياسية :

[1] على أحمد الأمين ، المرجع السابق ، ص ص 134 – 135.

هنالك العديد من الملامح السياسية في إقتصاد السودان التى تسبب فى عدم الإستقرار السياسي منها على سبيل المثال :

أ.عدم نضوج أساليب الحكم الرشيد .

ب.عدم توحيد الرؤى في التجمعات الحزبية المختلفة .[1]

ج.إنتشار ظاهرة التقلبات العسكرية المتعاقبة والتى لم تترك مجالاً لتطوير الديقراطية ومن ثم إستقرار الأحوال السياسية فهو عامل مهم لخلق بيئة إقتصادية ملائمة لأغراض النمو الإقتصادي .[2]

[1] علي أحمد الأمين ، المرجع السابق ، ص ص 135 – 136 .

1علي أحمد الأمين ، المرجع السابق ، ص .136

المبحث الثالث

مساهمة القطاع الزراعة في الإقتصاد السوداني

أولاً: في الناتج المحلي الإجمالي:

تشير إحصائيات وزارة المالية والإقتصاد الوطني إلي أن القطاع الزراعي يسهم في الناتج المحلي الإجمالي بم يناهز 46%. وقد بلغ إسهامه عام 1999م بنسبة 49.8% بالرغم من إسهام القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي قد زاد من نحو 571,2 مليار دينار في عام 1998م لنحو 701,6 مليار دينار في عام 2002م إلا أن هذه الزيادة لم تكن مضطردة عبر السنوات مما يعكس تأثير الظروف المناخية على حجم الإنتاج . وبعكس ذلك يشكل على البيانات الخاصه بالقطاع المطري التقليدي من نحو 78,2 مليار دينار في عام 1998م نحو 102,2في عام 2000م مليار دينار ثم إنخفضت نحو 89,9 مليار دينار في عام 2001م إرتفعت بنحو 122,4 مليار دينار في عام 2002م .[1]

[1] سليمان سيد أحمد السيد ، نحو تعميم خدمات التأمين في السودان(2007م) ط 2 ، ص 3.

الجدول التالي يشير إلى نسبة مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2002إلى 2005م[1]

البند	2002م	2003م	2004م	2005م
القطاع الزراعي	46.0	45.6	40.0	39.0
الزراعة المروية	12.7	12.4	11.0	108
الزراعة المطرية الألية	1.3	0.2.2	0.1.0	0.1.4
الزراعة المطرية التقليدية	8.1	0.7.3	0.5.1	0.5.4
الثروة الحيوانية	20.9	20.8	21.0	19.3
الغابات	3.0	3.0–	0.3.0	0.3.5
القطاع الصناعي	23.1	24.1	28.0	28.4
التعدين	9.1	0.9.6	16.0	15.7
الصناعات التحويلية	7.9	18.2	0.7.0	0.7.0
الكهرباء والمياه	1.7	0.1.6	0.1.0	0.1.4
البناء والتشيد	4.4	0.4.7	0.4.0	0.4.2
قطاع الخدمات	.30.9	30.3	32.0	32.3

[1] سليمان سيد أحمد ، المرجع السابق ، ص 4

الخدمت الحكومية	0.5.9	0.5.7	11.0	12.7
خدمات أخري	25	24.5	21.0	19.6
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	100	100	100	100

ثانيا: في الأمن الغذائي:

يعتمد مفهوم الأمن الغذائي على توفير الغذاء وبخاصة للشرائح المستضعفة ،من الحصول عليه وتضيف المنظمة العربية الزراعية وجوب أن يكون تأمين الغذاء من مصادر عربية حتي لايكون الغذاء سلاحاً لإضعاف الإدراة العربية .

وتشير البيانات أن هنالك وفرة في مكونات الغذاء الأساسية بما في ذلك الغلال ، والمنتجات الحيوانية ،والزيوت النباتية ثم المحاصيل البستانية .

ثالثا: في الصناعات التحويلية :

تقوم في السودان صناعات تحويلية واسعة بالأعتماد على القطاع الزراعي ،وتشمل مصانع الغلال ومحالج القطن ومصانع السكر ومدابغ الجلود ومصانع العصائر والمشروبات وغير ذلك .

في واقع الأمر أن الطاقة الصناعية المتاحة أكبر من من حجم الإنتاج المتاح في البلاد أكثر من 15 مصنع للغزل والنسيج ومصانع زيوت بطاقة 3 مليون طن، وكلها تعمل في الوقت الحاضر بأقل من الطاقة التصميمية .كل ذلك يؤكد على الدور المتعاظم للقطاع الزراعي في الصناعة بصفة خاصة وفي ألإقتصاد الوطني بصفة عامة .تجدر الإشارة إلي دور القطاع الزراعي يتجاوز الصناعات التحويلية بعد أن أصبح المستهدف الأول لمدينة جياد الصناعية من خلال إنتاج الجرارت والزراعات والحاصدات [1] المختلفة وكل قطع الغيار الخاصة بإنتاج الزراعي .

يشير هذا الجدول إلي الصناعات التحويلية خلال الفترة من2002– 2006م.

المنتج	03\02	04\03	04\05	06\05
الدقيق	697	890	1280	1300

[1] سليمان سيد أحمد ، المرجع السابق ، ص 5- 6 .

السكر	840	728	755	716
الزيوت	114	90	120	1500
المشروبات	20.2	28	24	32
النسيج	22	15	17	25
الأحذية	8	27.6	36.0	40.0

رابعاً : في حصيلة الصادرات:

السودان حتي العام 1998م يعتمد إعتماداً شبه كامل على القطاع الزراعي في توفير حصيلة الصادرات والتي تتروح مابين 482 مليون دولار في عام 1998 م و 216,5 مليون دولار في عام 2001 م ولكن بعد بإستخراج وتصدير المواد البترولية فقد أخذت المساهمة النسبية للصادرات الزراعية تصل نحو 90% في عام 1990 لنحو 11% في526 عام 2005 م والتي بلغت نحو 503 مليون دولار من جملة نحو 5 مليار دولار للصادر.

إن السلسة الزمنية الزمنية لتطور إنتاج الصادرات الزراعية خلال السنوات 1990–2005 تعكس التذبذب الواضح الحصيلة والذي ينعكس سلباً وإيجاباً ليس فقط على المزراعين وإنما أيضا على مجمل الإقتصاد الوطني .

يأتي القطن في حصيلة الصادرات الزراعية رغم تذبذب الحصيلة من 178 مليون دولار في عام 1990 م إلي نحو 44% مليون دولار في عام 2001 م ثم زادت لنحو 107.3 مليون دولار في عام 2005م ولكن الملاحظ أن مساحة القطن طويل التيلة قد تراجع بشكل خطير.

بعد أن إكتفي مزارعو مشروع الرهد زراعة نحو 88 ألف فدان من القطن بدلاً من 300 ألف وقاطع مزارعو الرهد زراعة القطن وتقلصت المساحات في المؤسسات الأخرى .

ولكن من ناحية أخري هنالك إهتمام متعاظم في التوسع في زراعة القطن مع تخصيص نحو مليون فدان في مناطق الزراعة المطرية ، فما يؤكد على الأهمية الكبيرة لهذا المحصول .

وتأتي الحبوب الزيتية في المرتبة الثانية ،وقد إرتفعت حصيلة الصادرات من الفول السوداني والسمسم نحو 55 مليون دولار في عام 2002 م ثم إرتفعت نحو 180 ميون دولار في عام 2004 م غير أن إنخفضت نحو 120 مليون دولار في عام 2005 م .

تقدر دراسة منظمة الفاو أن متوسط الإستهلاك المواطن السوداني من الغلال بما يعادل 140 كيلو جرام في السنة ،منها 67 كيلو جرام و10 كيلو جرامات دخن و53 كيلو جرام قمح .[1]

الجدول التالي يشير إلى مساهمة القطاع الزراعي في الصاعات التحويلية من العام 2002 إلى عام 2005:

المنتج	2002م	2003م	2004م	2005م
القطن	62.2	107.8	93.8	107.3
الفول السوداني	5.7	0.2	0.2.4	002.0
السمسم	74.6	74.4	178.6	118.6
الصمغ	31.9	35.4	60.6	107.6
الذرة	–	2.1	3.1	0.5
الأنعام	117.2	97.7	138.0	114.9
الجلود	2.1	18.6	26.0	21.6
الأمباز	2.0	18.6	26.0	21.6
اللحوم	17.2	21.6	18.0	18.2
السكر والمولاس	10.5	7.0	12.9	12.5

خامساً:في محاربة الفقر والبطالة :

[1] سليمان سيد أحمد ، المرجع السابق ، ص8.

يعيش أكثر من 65% من المواطنين على القطاع الزراعي يمارسون الزراعة والرعي وجمع الصمغ العربي والتحطيب ،وتنقل أعداد من السكان من القطاع التقليدي للمساهمة كعمالة زراعية موسمية في لقيط القطن في المشاريع المروية ،وقطع قصب السكر في مجمعات السكر ، وفي حصاد الذرة والسمسم في مناطق الزراعة الألية .[1]

ولاشك أن الجوائح التي تصيب القطاع الزراعي تؤثر سلباً علي دخول معظم السكان .وقد شهدت سنوات الجفاف خلال السبعنيات والثمانيات في القرن النمصرم حركة نزوح واسعة للسكان في المناطق الريفية لأطراف المدن نتيجة لذلك قل تواجد القوة العاملة في الريف مما أثر على أداء القطاع الزراعي في السنوات الأخيرة .[2]

المسح الإحصائى الخاص بقوة العمل أشار الي أن معدل البطالة وسط الشباب بلغ 44.8، أما م عدل البطالة وسط الخريجين فقد بلغ 48% أى أكثر من ثلاثة أضعاف المعدل العام، حيث تشير كل المصادر الي أن معدل نمو القوة أكبر من معدل نمو السكان 4% و2.6% على التوالي . ومعدل البطالة في في 2014م بلغ 19.5% وانخفض الي 19.4% بمعدل إنخفاض بلغ 0.1% ونسبة للمجهود المبذول من الجهات المختلفة فى القطاعين العام والخاص في زيادة فرص التشغيل فقد بلغ إجالي الإستيعاب الذي تم في العاملين أكثر من 123 ألف فرص عمل للعام 2014م و120 ألف فرصة عمل في 2015م .

ومن ناحية أُخرى فإن القطاع الزراعي ومن خلال تكامله مع القطاعات الأُخرى كالصناعة وخدمات النقل والإتصالات والتسويق يقوم بدور محوري في إيجاد أوسع الفرص لزيادة العمالة ومضاعفة الدخل القومي .كلما زاد الإنتاج الزراعي تتضاعف القيمة المضافة في الإقتصاد الوطني ،وزادت فرص العمالة وأمكن محاصرة الفقر بفضل الله وتوفيقه.[3]

[1] سليمان سيد أحمد ، المرجع السابق ، ص 9 .

[2] سليمان سيد أحمد ، المرجع السابق ، ص 9 .

[3] إسلام عبد الله علي حسن (2016م) محددات البطالة في السودان خلال الفترة (1990 _2014م) رسالة ماجستير ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، ص 49.

الجدول أدناه يشير الى نسب البطالة 2002–2014م[1]

العام	البطالة ue
2002	15.8
2003	16.3
2004	17.1
2005	17.3
2006	19.4
2007	19.7
2008	20.6
2009	21
2010	20.7
2011	17.3
2012	18
2013	18.8

[1] إسلام عبد الله علي حسن ، المرجع السابق ، ص 112.

2014	19.5

مشاكل القطاع الزراعي :

1- المشاكل الطبيعية :

أ- تذبذب هطول الأمطار:

يقع السودان في حزام المناطق القاحلة والجافة ، وبخاصة في شمال ووسط البلاد ، يتميز الشمال بمناخ حارجاف صيفاً وبارد جافاً شتاءً وتنصحر الزراعة على ضفاف النيل وفي الأودية والخيران وعن طريق الضخ من الأبار . ويتميز الحزام الوسطي بمناخ حار رطب صيفاً ودافئ شتاءً حيث يتدرج الأمطار من أقل من 500 ملم في شمال الحزام الى 900 ملم في السنة في جنوبه ، ثم الحزام الجنوبي حيث السافنا غزيرة الأمطار ثم الأقصى الجنوب بمناخه شبه الإستوائي ، ويتدرج هطول الأمطار في هذا الحزام من 900 ملم في الشمال إلى نحو 1500 ملم أقصى الجنوب .

تشير بيانات هيئة الإرصاد الجوي إلى السودان يتعرض في المتوسط لثلاث ، من كل عشر سنوات ، يقل هطول الأمطار فيها عن المتوسط ، وقد يتذبذ الهطول خلال السنوات ، من حيث التوزيع بين المناطق ، ومن حيث التوزيع بين المناطق ، ومن حيث أمتداد الفترة بين هطول وأخر ففي موسم 2003 م تركز هطول الأمطار في الفترة من منتصف يوليو إلى منتصف أغسطس وهى الفترة الأمثل للزراعة .

ب- الفيضان :

لعل من لطف الله العزيز الحميد ومن حسن التدبير أن كل المؤسسات الزراعية بعيدة عن الشواطئ وتروي عن طريق الري الإنسيابي بإستثناء مشروع السوكي الذي يروي عن طريق الضخ ، ولكن الإرتفاع الشاطئ عن مجري النهر فإنه لايتأثر في معظم الطلمبات مرتبطة بالشواطئ يتأثر الكثير منها بالغرق

خلال الفيضانات الجامحة ، كما حدث في أعوام 1988 م و 1994 م 1998 م ويعتبر هذا الخطر من الأخطار القابلة التأمين شريطة أن يكون المشروع المعني مؤهلاً بنظام صرف ذي كفاءة عالية للتعامل مع ماء الفيضان المعتاد .

لاشك أن نهر النيل وروافده العديد من نعم الله التى لاتحصى فضلاً من ذلك هنالك 27 نهراً موسمياً تستغل بشكل أو بأخر للزراعة . لقد ساعد قطع الأشجار القائمة على ضفاف هذه الأنهر وبخاصة نهر الرئيسي ، ونهر النيل الأزرق وبعض الخيران ، ساعد على نحر وهدم الشواطئ ومن ثم المساهمة في [1] تغيير المجري وتحويل مواقع الجزر والجروف ، مما يخلق مشاكل ونزاعات بين المواطنين ، وبخاصة في شمال البلاد . وهذا يتطلب بذل جهد للإرشارد والتوعية وإصدار الضوابط والقوانين الخاصة بحماية مصادرالمياه ووضع خطط لمعالجة الهدام والنحر .

ج- أمراض النبات:

هنالك العديد من الأمراض التي تصيب النباتات الحقلية والبستانية . وهنالك جهود متواصلة لإستنباط عينات من التقاوى تكون مقاومة لها أو أقل تأثر بها ومن أنواع الأمراض المنتشرة الأمراض التالية :

i. **مرض تجعد الأوراق:** وهو مرض فيروسي ينتقل عن الطريق الذبابة البيضاء إذا كانت الإصابة مبكرة فقد تكون الخسارة فادحة .

ii. **مرض البياض الدقيقي :** مرض فطري يسببه الفطر . تظهر الأعراض على جميع الأجزاء الخضرية للنباتات في شكل بقع على السطح السفلى للأوراق ، يقابله على السطح العلوى مناطق باهتة ، ثم تتحد البقع مع ببعضها وتؤدي إلى إصفرار الأوراق ثم جفافها . وتقل إنتاجيتها.

المقاومة ترش النباتات بالمبيدات الكيميائية .

مرض الساق الأسود :هو من الأمراض الخطيرة خاصة بالنسبة للقطن وقد كاد أن يؤدي لإنهيارزراعة القطن في السودان في مطلع عقد الثلاثنيات من القرن المنصرم .

د-الأفات:

[1] سليمان سيد أحمد ، المرجع السابق ، 35-38

تعتبر القوارض والطيور من أخطر الأفات وأكثرها ضرراً على المحاصيل الحقلية والبستانية بسبب سرعة تكاثرها وتعدد العوائل التى تتغذي عليها ثم بسبب الصعوبة في إستنباط أصناف مقاومة لها ، كما في الحال بالنسبة لأمراض النبات .

ه–طفيل البودا:

هو من الأفات المنتشرة في مناطق الزراعة الألية يعيش الطفيل على كل النجيليات وبخاصة الذرة والدخن والطفيل بذوره صغيرة وهي تنمو مع بداية فصل الأمطار ويلتحم النبات مع أول نجيل يصل إليه ويلتصق بالساق ويعيش على النبات .وإذا لم يجد نباتاً مناسباً يذبل ويموت[1].

ويأتي في طليعة الأفات كل من الجراد ، وساري النيل ، والعنتد والفأر ، والطيور وحشرة المن ، والذبابة البيضاء ، والدودة الأفريقية فضلا عن أفات أخري أقل أهمية .

و– الحشائش :

تعتبر الحشائش من الأفات الخطيرة هى تكثر في المشاريع المروية . درج المزراعون على مكافحتها في المناطق المروية يدوياً خلال ثلاثة أو ستة أسابيع بعد الزراعة ..وكان المزرعون في المناطق المطرية ينتظرون هطول الأمطار المبكر ونمو الحشائش لإزالتها قبل الزراعة مع هذا الإجراء ، ويقترح الأن إعداد الأرض في المناطق المطرية في موسم زراعتها في الموسم التالى ، وفق هذا المقترح يرشد المبيد في أغسطس من كل عام لضمان نمو كل الحشائش الموجودة ثم رشها بمبيد مثل رواند أب لقتل كل الحشائش .وتترك الأرض بوراً لتزرع في الموسم التالي .

ز–طفيل البودا:

هو من الأفات المنتشرة في مناطق الزراعة الألية يعيش الطفيل على كل النجيليات وبخاصة الذرة والدخن والطفيل بذوره صغيرة وهي تنمو مع بداية فصل الأمطار ويلتحم النبات مع أول نجيل يصل إليه ويلتصق بالساق ويعيش على النبات .وإذا لم يجد نباتاً مناسباً يذبل ويموت .

ي– الحرائق العشوائية:

[1] سليمان سيد أحمد ، المرجع السابق ، ص39.

يقتصر خطر الحرائق على مناطق الزراعة المطرية وعلى مشاريع قصب السكر وعلى مناطق الزراعة الألية ومن ثم تواجدها بالقرب من مسارات العرب الرحل الذين ينتقلون بأسرهم وقطعان الانعام من منطقة لأخري .

وجرت العادة ولاتزال على إشعال النار في المساحات التى يراد حصادها من قصب سكر وذلك للتخلص من الأوراق قبل حصاد القصب لتغذية ماكنات الطحن .ولقد أوضحت الدراسات التى أجريت لتأمين قصب السكر أن النار إنتشرت في بعض السنوات لمساحات أكبر لما هو مخطط له .[1]

2- المشاكل غير الطبيعية:

أ-هجوم القطعان: أنعم الله على السودان بثروة عظيمة من الأنعام وهي تنتشر حول وداخل الأنظم الزراعية ، وتعيش على المراعي الطبيعية بشكل أساسي ، مما يخلق نزاعات بين المزراعين والرعاة ومن شأن ذلك أن يكبد المزراعين خسارة كبيرة .

وبطبيعة الحال هذه المخاطر غير قابلة للتأمين ، ويتم التعامل معها من خلال القوانين الجائية .

ب- السرقة :

تعتبر السرقة من الأمراض الإجتماعية الخطيرة ، وهي نادرة في القطاع النباتي الحقلي ، ولكنها تحدث من حين لأخرمن مزراع الإنتاج والحيوان . وهذه يتم تأمنيها بعد أخذ التحوطات الضرورية .

ج-النزاعات :

يعيش السودان في الوقت الحاضر كارثة إنسانية بسبب النزعات في ولاية دارفور حيث يقوم نزاع مسلح بين مجموعة خارجة عن القانون ، وتقوم بإعتداء وحرق المزراع والاليات وذبح الأنعام وبسبب ذلك قد تكبد المزراعون والمواطنون خسارات فادحة.[2]

3- المشاكل الإقتصادية :

[1] سليمان سيد أحمد السيد ، المرجع السابق ،39-40.

[2] سليمان سيد أحمد ، المرجع السابق ، ص ص ص 40 -42- 43 -55.

يعاني القطاع الزراعي في السودان من مشاكل إقتصادية عديدة تحول دون إحداث تطور عظيم في القطاع الزراعي ، وتحريك موارده بالقدر الكافي الذي يحدث النهضة الإقتصادية المرجوة ، ويشمل ذلك القصور في السياسات الإقتصادية ، سياسات التسويق والتسعير ، شح الموارد المالية ، الدين الخارجي وعجز الموزانة العامة .

أ- سياسة الإقتصاد الكلي :

إن سياسات الإقتصاد الكلي في البلاد ليس لها دوراً في التأثير على سياسات القطاع الزراعي رغم أهميتة المحورية للقطاع الزراعي في تحريك القطاعات الإقتصادية المختلفة .[1]

أن الإنتاج الزراعي يعتمد إعتماداً شبه كامل على ورادات المحروقات الجرارات والآليات والمدخلات الزراعية المختلفة من أسمدة ومبيدات وبعض التقاوي فضلاً عن إستيراد العربات والشاحنات وقطع الغيار المختلفة فقد سمح للمصارف برفع هامش المرابحة لتأمين القيمة الحقيقة لأموال المودعين فإرتفاع الهامش لدي بعض المصارف وأصبح التمويل عائقاً آخر مما أدي إرتفاع تكلفة القروض التي يتجاوزها التطور

الزراعي في المدي القريب في ضوء هذه التدعيات إضطرت الحكومة للتدخل من وقت إلي لآخر لإيجاد التوزان المطلوب مما أوجد عدم إستقرار في السياسات وأثر ذلك في إستقرار سعر الصرف .

ب- قصور الموارد المالية :

كان السودان حتي منتصف الثمانيات يلتقي دعماً من الأسرة الدولية في شكل قروض وتسهيلات ، منح

وعون غذائي ومع إعلان الشريعة 1984م والثبات عليها وبعد ذلك تقلص العون مما أعاق برامج التنمية وحركة الإقتصاد الوطني ، وبدلاً من توجيه حصيلة الصادرات لتوفير إحتياجات القطاع الإقتصادية كالزراعة والصناعة فقد إضطرت البلاد لتوجيه قدر مقدر من تلك الحصيلة لسلع إستراتيجية كانت تستورد عن طريق التسهيلات كالأسلحة والمحروقات وغيرها .

ج- الدين الخارجي :

[1] أحمد خيري محمد دياب وآخرون ، المرجع السابق ، ص 30 .

مع الطفرة التي حدثت في أسعار المحروقات بعد حرب إكتوبر عام 1973م توفرت للمصارف والمؤسسات المالية موارد نقدية ضخمة تم تدويرها بسهولة عبر الدول النامية ولكن مع ذلك لم يكن حجم التمويل كافياً لتلبية جميع إحتياجات التنمية الإقتصادية . وما تم الحصول عليه بشكل أساسي ثم توجيه للقطاع الصناعي والبنيات الأساسية كالطرق العابرة والمطارات دون أن يحصل القطاع الزراعي على القدر الكافي لإحداث النهضة الزراعية .[1]

د- ضعف قنوات التسويق :

أنشأت البلاد عبر الزمن عدداً من الؤسسات المتخصصة في تصدير السلع الأساسية كشركة السودان للأقطان ، شركة الصمغ العربي ، شركة الحبوب الزيتية وأخيراً شركة تنمية المحاصيل البستانية . وكانت شركة لتسويق الماشية واللحوم ولكنها حلت في نطاق برنامج التخصيص ، جميع هذه الشركات بإستثناء شركة الأقطان لم تدعم بالبنيات التحتية والخدمات الضرورية الخاصة بالتخزين الحديث كالصواني ، المخازن الحديثة ، المخازن المبردة بالنسبة للسلع البساتنية والمسالخ الكافية للحوم فضلآ عن ضعف التعبئة والتغليف.

ه- محدودية السوق المحلي :

تقوم إستراتجية الإنتاج الزراعي في البلاد ، بإستثناء القطن والصمغ العربي على تلبية إحتياجات السوق المحلي وتصدير الفائض ، لقد ساعدت هذه ألإستراتيجية على تحقيق الإكتفاء الذاتي وتوفير قدر من العملات الصعبة للمساهمة في تيسير النشاط الإقتصادي ، وينبغي أن تستبدل هذه الإستراتيجية بأخري تستهدف الإنتاج للوطن العربي والعالم الإسلامي والقارة الأفريقية .

و- سياسة تسعير الحاصلات الزراعية :

[1] أحمد خيري محمد دياب وآخرون ، المرجع السابق ، ص 30 -31 .

يختلف الإنتاج الزراعي عن الإنتاج الصناعي بسبب موسمية الإنتاج الزراعي وهذا يتطلب سياسة تسويقية وتسعير تتجاوز سلبيات قانون العرض والطلب ، ولهذا تعمل كل دولة وعلى رأسها الولايات المتحدة ودول الإتحاد على تطبيق سياسة تسويق وتسعير تؤمن للمزراعين العائد المجزي من خلال التركيز أو الأسعار الدنيا ، ثم تسمح للمزراع حرية البيع وأن يحصل على أسعار أعلى .

إضافة إلي المشاكل التكنولوجية في عدم إستخدام الآلات والتقنيات الحديثة في الزراعة ، وإستخدام الأسمدة والبذور المحسنة .[1]

4- المشاكل السياسية :

أ- عدم الإستقرار السياسي للدولة فمنذ الإستقلال إلي يومنا هذا مرت على السودان العديد من الحكومات سواء كانت غير المؤسسات المدنية أو خلال المؤسسات العسكرية وتصاحب تغيير في السياسات والأهداف . فكل حكومة قادمة تنسخ ماقامت به الحكومة السابقة . فضاعت المشاريع الزراعية وغابت الثقة لدي المستثمرين من ما أدي إلي هروب رؤوس الأموال إلي الخارج أصبح أمراً محتوماً .

ب- الأمن : إن الحرب الأهلية في السودان وعدم الإستقرار السياسي من أكبر المخاطر التي تواجه الإستثمار في القطاع الزراعي في السودان مما أدي إلي تغير المستثمرين من هذا القطاع .

ج- عدم وجود سياسة زراعية واضحة تنظم القطاع الزراعي وتؤدي إلي هيكلة ورفع الإنتاج بصورة مستدامة وعدم إزالة المعقوقات الأساسية التي أدت إلي تراجع الإنتاج مثل غياب المرونة في التركيبة

المحصولية وعدم القدرة على توفير المحاصيل البديلة لتناسب مع الظروف الطبيعية في مناطق المشاريع الزراعية وعدم التأكد من إلزام المزراعين بتطبيق المواصفات والحزم التقنية للعمليات الزراعية .[2]

[1] أحمد خيري دياب محمد ، المرجع السابق ، ص 31-32.
[2] أحمد خيري محمد ، المرجع السابق ، ص 33.

المبحث الثاني

التأمين في السودان

أولاً : نشأة وتطور التأمين في السودان:

نشأت خدمة التأمين في السودان مع وجود المستعمر البريطاني في السودان وتاريخ بداية الخدمة لم يكن معروف بتاريخ محدد ولم تقدم شركات التأمين الخدمة بل كانت في شكل توكيلات تابعة لبيوتات تجارية تمارس أعمالها بالسودان في ذلك الوقت . وكانت التوكيلات تقدم خدمة التأمين كتوكيلات لشركات مقراتها خارج البلاد . وأخذ عدد التوكيلات يتزايد بصورة مطردة إلى أن بلغت سبعين توكيلاً أغلبها توكيلات لشركات بريطانية الم رشأ ومن أمثلة الشركات التى لها توكيلات في السودان شركة التأمين البحري المحدودة وهى شركة بريطانية تم الترخيص لها بالعمل في السودان عام 1961 م وكانت تباشر أعمال التأمين البحري والجوي والنقل والحوداث المختلفة والتأمين الشخصي وتأمين الحريق والسرقة .

أما شركة التأمينات العامة تم الترخيص لها بالعمل في السودان عام 1961 م وإستمرت تباشر أعمال التأمين في السودان حتى عام 1964 م عبر وكيلها شركة التوكيلات والمعاملات المحدودة وكانت تقدم خدمة التأمين البحري والحريق والنقل الداخلي .

وشركة النصر للتأمين التى كانت تباشر أعمال تأمينات الحياة عبر وكيلها في السودان شركة أبو العلا التجارية وتم إيقافها عن العمل عام 1965 م . ثم شركة الإدخار المصرية تم الترخيص لها بالعمل في

السودان عام 1961 م وكانت تقدم خدمات التأمين بواسطة وكيلها في السودان عبدالله وأخوانه ثم إنتقل الوكيل إلى أبو العلا وقد تم دمج الشركة مع شركة مصر للتأمين عام 1965م وكانت تقدم خدمات تأمين البضائع والأوراق المالية المنقولة بحراً وبراً داخل السودان وخارجه غيره من الخدمات .

كما أن شركة التأمينات العربية المحدودة فرع السودان حيث يوجد مركزها الرئيسي في لبنان "بيروت"

مارست أعمال التأمين عبر وكيلها الشركة الهندية الجديدة للتأمين وكان وكيلها شركة الخطوط الجوية [1]

السودانية وهى شركة هندية تم الترخيص لها عام 1961م وكانت تباشر أعمال تأمين الحريق

وتأمينات الحياة والحوداث والسيارات والنقل البحري والنقل الجوي وتكوين الأعمال . وهنالك

شركة اليونيون وهى شركة فرنسية تقدم خدمة تأمينات الحياة وكانت معظم العمالة في هذه الوكالة عمالة أجنبية مما أدي إلى الحد من وجود عمالة وطنية مؤهلة فنياً وإدارياً في مجال التأمين وإنعكس ذلك سلباً على الإقتصاد الوطني .

ثانياً : تطور التشريعات الخاصة بالتأمين :-

درجت دول العالم جميعهاً على تنظيم صناعة التأمين بالقوانين واللوائح والتشريعات وذلك نظراً لأهمية التأمين للأفراد والمجتمع وكذلك أثره على الإقتصاد إختلفت القوانين المتعلقة بالتأمين بعضها لا يفرض رقابة صارمة ويكتفي بتنظيم المسائل العامة بينما هنالك قوانين أُخرى تشرع لكل كبيرة وصغيرة في علاقة المؤمن بالمؤمن لهم بالدولة . عرف التأمين بصورته الحديثة في السودان مع دخول المستعمر البريطاني وكان التأمين قاصراً على التأمين للصادرات من المحاصيل للوردات بمرور الوقت توسع ليغطي بقية المخاطر على الرغم من التوكيلات الأجنبية زادت عن السبعين توكيلاً فأن الدولة لم تشرع في إصدار قوانين لتنظيم عمل التأمين إلا في العام 1955م حين كونت لجنة لتضع الأسس يصدر وفقاً لقانون الرقابة على أعمال التأمين . درست اللجنة المعينة قوانين الرقابة على أعمال التأمين في بعض الدول مثل الهند . كما أتطلعت على مقترحات ممثلي الشركات البريطانية و ممثلي اللويذر . وفي عام 1958م كتبت مسودة الرقابة على المؤمنين بناءً على مقترحات اللجنة وقدمت إلى لجنة وزارية قامت بدراستها

1 رباب يحي أحمد فضل الله وآخرون (2018م) العوامل المؤثرة على تسويق الخدمات التأمينية في السودان ، رسالة بكاريوس ، جامعة النيل الأبيض ، ص 26.

وإجراء بعض التعديلات ليصدر قانون الرقابة على المؤمنين في 15 ديسمبر 1960م وأسند القانون الإشراف على نشاط التأمين من مهام وزارة المالية . حيث جاء القانون في أربعين مادة مجمعة في ستة فصول .

الفصل الأول خاص بالتعريفات والثاني عالج المسائل الإد اريةمثل تع يين مراقب التأمين والمجلس الإستشاري أما الفصل الثالث حدود قيود الترخيص لمز اولة عمل التأمين كما حدد الفصل الرابع شروط سريان رخصة المؤمن والأحوال التى تلغى فيها الرخصة أما في الفصل الخامس خاص بجماعات مكتتبي التأمين والفصل السادس للمسائل العامة مثل ترخيص وكلاء الشركات والعقوبات والظروف [1]

التى صدر منها قانون الرقابة والإشراف على التأمين التى صدر في 15 ديسمبر 1960م بتأثير الشركات الأجنبية لأنها كانت تسيطر على سوق التأمين في السودان بل كانت الشركات الأجنبية تؤثر على مسيرة النشاط الإقتصادي بشكل عام في البلاد . كان ذلك واضحاً في المقترحات التى قدمت ومشاركة ممثلي الشركات الأجنبية اللجنة التي وضعت مسودة القانون عليه فإن هذه الظروف جعلت قانون الرقابة على المؤمنين يأتى قانوناً (متساهلاً) لا يمكن تمكيناً حقيقيًمن الرقابة الدقيقة على أعمال التأمين .

ثالثاً : قوانين التأمينات الإجتماعية للتأمين :-

هنالك عدد من القوانين العمالية سبقت قانون التأمينات الإجتماعية تحكم العلاقة بين المخدمين والمستخدمين في شأن فوائد ما بعد الخدمة . إلا أن التشريع في هذا الصدد يرجع إلى بداية الحكمالثنائي في عام 1988م ويمكن إجمال تلك الشريعات فيما يلي :

قانون معاشات الحكومة لسنة 1904 م : صدر هذا القانون لحماية العسكريين البريطانين والمصريين وغيرهم من الذين إشتركوا في الحملة البريطانية المصرية على السودان وشمل كذلك موظفي الحكومة من غير البريطانيون ، قانون معاشات الحكومة لسنة 1929م صدر ليحل محل القانون السابق تدريجياً أي دون إلغائه ودون تأثير على تقسيم الفئات التى يشملها وجوز للموظفين الخاضعين للقانون السابق التحول لقانون 1929م بعد كتابة تعهد بذلك وقانون التعويضات للعاملين في القطاع العام والخاص يتضمن هذا القانون تعويضاً من دفعة عند الإصابة التى أدت إلى عجز جزئي أو كلي أو الذي يؤدي إلى الوفاة وتمويل هذا القانون على صاحب العمل ويتحمله وحده.

[1] رباب يحي أحمد فضل الله ، المرجع السابق ، ص ص 26 – 27.

رابعاً : تقسيم التأمين في السودان :

تم تقسيم التأمين في السودان حسب ماورد في قانون الرقابة على التأمين لسنة 2001م إلى :

1 – تأمين تكافلي: ويشمل أنواع التأمين التكافلي التى تتعلق بالحياة البشرية والأخطار التي تتعرض عليها كالوفاة والشيخوخة . ومن أمثلة التكافل الجماعي والتأمين الإجتماعي والتأمين الصحي

2 –التأمين على الممتلكات: هو التأمين على الأشياء المادية سواء كانت أشياءثابتة أو منقولة أو متد اولة مثل البضائع والسلع والمباني والمخازن والعربات والسفن والطائرات والحيوانات .[1]

خامساً : أنواع التأمين المطبقة في السودان :

1- الحوادث الشخصية :

الحوداث كثيراًما تسبب إصابات خطيرة وقد تؤدى إلى العجز أو الوفاة للؤمن له أو إصابه جسمية تؤدى إلى عجزه بسبب حادث مباشر ناتج عن وسائل خارجية عنيفة وواضحة .

المزايا الرئيسية :

يغطي تأمين الحوداث الشخصية بشكل مباشر ومستقل عن اي أسباب أُخرىكالخسارة الناتجة عن إصابات جسمية بسبب حادث أثناء العمل أو خارجه أو في أى مكان في العالم .

طبيعة التغطية :

أ- الوفاء .

ب- العجز الدائم .

ج- العجز الكلي المؤمن

2- تأمين السطو :

1 رباب يحي أحمد فضل الله ، المرجع السابق ، ص 30 .

الهدف من تأمين السطو : هو تأمين المؤمن له عن الفقد أو التخريب الذي يلحق بممتلكاته عن طريق الدخول بالعنف والإكراه ، والسطو هو دخول مباني الأخرين والخروج منها بإستخدام القوة والعنف والخروج منها بإستخدام القوة والعنف بنية إرتكاب السرقة وذلك سواء تحقق القصد أم لم يتحقق .

3- السرقة :هي دخول مباني الغير سراً وعلى غفلة من أصحابها دون إستخدام القوة أو العنف والإستلاء على ممتلكاتهم

3 -تأمين الحريق : النارالصديقة التى تفيد حياة الإنسان وتعود عليه بالنفع والتى تستخدم لغرض معين مثل التسخين أو أي نشاط آخر لايطلق عليها حريق بالمعني التأميني .[1]

سادساً :القوانين التى تحكم قطاع التأمين في السودان:

قانون والإشراف الرقابة علي أعمال التأمين في عام 2011م:

توجد بسوق التأمين السوداني عدد خمسة عشر شركة تأمين مباشرة تابعة للقطاع الخاص عدا شركة واحدة تابعة للدولة كما توجد بالسوق شركة تأمين واحدة .

الشركات العاملة بالسوق :

1- شركة التأمين العامة (سودان) المحدودة.
2- شركة النيل الأزرق للتأمين المحدودة .
3- الشركة السودانية للتأمين وإعادة التأمين المحدودة .
4- شركة التأمينات المتحدة الوطنية(س) .
5- شركة إعادة التأمين الوطنية(س) المحدودة .
6- شركة التأمين الإسلامية .
7- شركة الشرق الأوسط للتأمين(س) المحدود .
8- شركة النيلين للتأمين المحدودة .
9- شركة شيكان للتأمين المحدودة وإعادة التأمين المحدودة .

[1] محمد عبد المطلب وآخرون ، المرجع السابق ، ص 26.

10- شركة جوبا للتأمين المحدودة .
11- الشركة الوطنية للتأمين التعاوني المحدودة .
12- شركة البركة للتأمين (س) المحدودة.
13- شركة البحر الأحمر للتأمين المحدودة .
14- شركة السلامة للتأمين المحدودة .
15- شركة السافنا للتأمين .[1]

تعمل كل هذه الشركات وفق قانون الرقابة والإشراف على أعمال التأمين الذي بموجبه ألغي قانون الرقابة على المؤمنين لسنة 1960م وبموجب القانون الجديد تم إلزام كافة شركات التأمين العاملة في السوق بممارسة نشاطها في إطار التأمين الإسلامي وخيرت الشركات على أن توفق أوضاعها مع القانون الجديد أو أن تقوم بتصفية أعمالها وقد وافقت جميع الشركات على العمل بالقانون الجديد الذي بموجبه تأسست هيئة الرقابة والإشراف على أعمال التأمين (هيئة الرقابة على التأمين حالياً) وهي هيئة إعتبارية يشرف عليها وزير المالية والإقتصاد الوطني وقد نص القانون على إغراضها كما أجاز لها القانون الإشراف على ممارسة التأمين في البلاد وإعطائها الحق في طلب فحص أعمال شركات التأمين والإطلاع على مقدراتها المالية والتأكد من حملة الوثائق من مختلف الشركات لن تصرف حقوقهم هباء وتشمل تقديم الشركات للمستندات والحسابات الختامية التى تؤكد مقدرتها على الوفاء بالتزاماتها المنصوص عليها في القانون الذي يحدد نسب الإحتفاظ ونسبة الإحتياطي الأخطار السارية التى يجب أن تودعه الشركات في حسابات الإستثمار في

المصارف وتحدد الهيئة أيضا طريقة الإستثمار للأموال الواجب تخصيصها تنفيذاً لأحكام المواد التى تثبت

نسبة الأحتياط القانوني كما تقوم الهيئة أيضاً بفحص ترتيبات إعادة التأمين التى تقدمه الشركات عند طلبها بتجديد تراخيصها سنويا وتتاكد من إن هذه الشركات أسندت أعمالها لشركات إعادة التأمين ذات كفاءة

[1] عثمان الهادي إبراهيم ، تجارب تطبيق العملي للتأمين التكافلي التجربة السودانية (2004م) دورة التأمين التكافلي ، ص 5 .

مالية ومقدرات فنية ذات كفاءة ومقدرات فنية مقبولة لدي الهيئة وفقاً للوائح التى تصدرها الهيئة وخاصة بنسبة الإسناد الإلزامي لشركة إعادة التأمين الوطنية وشركة إعادة التأمين الإقليمية .[1]

سابعاً : ظهور التأمين على الحياة :

دخلت فكرة التأمين على الحياة في السودان بواسطة الأفراد الذين درسوا في الخارج إلا أن نسبة المؤمن حياتهم كانت قليلة ويرجع السبب قي ذلك لقلة الوعي التأميني بهذا النوع من التأمين وقد ساهمت الشركة الأمريكية للتأمين في توسيع هذا النوع من التأمين في السودان في عام 1960م إلى عام 1964م تطورت خدمات التأمين على الحياة ويرجع السبب في ذلك إلى البنوك الأجنسبية التى كانت تطالب المقترضين أن تبيع إليها تأمين علي الحياة كضمان للقرض لمنحه ، إضافة إلى كانت شركات التأمين تؤمن على حياة العاملين . [2]

العوامل المؤثرة على التأمين على الحياة :

فنجد أن السودان بإعتباره أحد الدول النأمية وله نفس الأسباب والعوامل التى عاقت إنتشار تلك الخدمات ونموها في معظم الدول النامية فضلاً عن ذلك هنالك عوامل أُخري خاصة به تتمثل فيما يلى :

1. الإعتماد على الدولة ونظم التأمينات الإجتماعية والمعاشات رغم ضآلة خدماتها .

2. لا يوجد على المستوي الرسمي والمستوي العلمي إهتمام بخدمات التأمين عامة والتأمين على الحياة خاصة .

3. تفاوت دخول الأفراد .

4. النظرة إلى نظام التأمين على الحياة على أنه إستثمار قصير الأجل .

5. عدم الإنتشار الكافي المنظم لمؤسسات التأمين على الحياة .

6. نظم التأمين على الحياة السائدة لن تستطيع تقديم النموذج المعمول للمواطن على ثقافته وحالته ومفهومه التأمين على الحياة .

---

[1] عثمان الهادي إبراهيم ، المرجع السابق ، ص 5.

[2] بابكر محمد توم ، ورقة مقدمة بعنوان التأمين التكافلي في مظلة إتفاقية التجارة العالمية – ندوة التأمين التكافلي(2004م) ص 11.

تاسعاً : معوقات قطاع التأمين في التنمية الأقتصادية السودان :

قطاع التأمين معوقات متعددة من أهمها :

1- السياسة الأستثمارية

أن سياسة الأستثمار في شركات التأمين تتبع :

أ: سياسة الحيطة والحذر.

ب: إستهداف أقصي ربح .

هذا يجعل صعوبة الإستثمار لدي هذه الشركات أو التعارض بين أعمالها وتحقيق الربح الذي يزيد مع زيادة المخاطر مما يستدعي دراسة ومعرفة الظروف الإقتصادية وذلك يتطلب دقة المعلومات في السوق[1]

هذا دعي شركة التأمين تتجه إلى أقصى ربح وأقوي ضمان مثل الأوراق المالية ، العقارات ، القروض بضمان الوثائق

ج: إختيار الإستثمارات بما يوافق طبيعة تكوين محفظة التأمينات في الشركة من حيث توزيع إلتزاماتها بالنسبة لإستحقاق آجالها .

د: الربح المعقول مع شرط أن تتوفر في معدلات الإستقرار والإستمرار وتضمن للشركة الحصول بقدر الإمكان على عائد ثابت ومستمر تمكنها من تقدير دخلها وحساب صافي إلتزاماتها .

ه. التوسع في الإستثمارات فلا تجمع أموال الشركة في قناة معينة من قنوات الإستثمار ، بل يجب توجهها إلى عدد مناسب من أنواع الإستثمار مثل الأوراق المالية و القروض برهن .

2- إعادة التأمين :

تشكل إعادة التأمين الركيزة الأساسية لتوازن محافظ شركات التأمين وتوزيع الأخطار والحاجة إليه بالنسبة للسوق السوداني في زيادة مضطرة وذلك لنمو السوق من حيث الحجم وحجم العملات التأمينية نفسها

[1] محمد الحاج عبد الله ، مبادئ التأمين وتجربته في السودان (2001م) دار طابعة جامعة أفريقيا العالمية للنشر ، ص135.

ويعتبر سوق لندن من الأسواق التقليدية بالنسبة لنشاط إعادة التأمين إذ يمثل نسبة 80% من جملة الأقساط المعادة لذلك تستوعب أوربا وحدها تليها أفريقيا.

3- توفير فرص عمل :

إعادة تشغيل المشروعات الإنتاجية في وقت قصير يوفر ويضمن العمل وإستمرار الدخل . ورواتب الأجور . وفي ذلك ضمان لإستمرار الضروريات الحياتية لأسر عديدة تعتمد على دخول أرباب العمل في هذا الموقع كذلك فإن مجموعات بشرية كبيرة تعمل في مجالات التأمين والأعمال المرتبطة بها وفي بلد السودان حيث الوعي التأميني بالتخلف والإقتصاد بالضعف فإن مايقارب الألف وخمسمائة وظيفة توفرها مؤسسات التأمين السودانية وفي دول أخري متقدمة فإن أضعاف هذا العدد توفره شركة واحدة .[1]

4- التأمين التعاوني هدفه مساعدة المشتركين بعضهم البعض ويعتبر المشترك في نظام التأمين التعاوني متبرعاً بكل أو جزء من الأقساط التي يدفعها في صندوق التأمين وتعويضهم من الأقساط المدفوعة إن دعت الضرورة ودون أن يغتني المؤسسون أصحاب رأس المال ربحاً من عملية التأمين وهنا تكون الفروق رئيسية بين شركة التأمين التعاونية وشركة التأمين التجارية حيث تهدف الأخيرة إلي تحقيق الأرباح من الفائض النأميني الذي تحققه الشركة من أقساط التأمين .

أما في نظام التأمين التعاوني الإسلامي هذا الفائض لايعتبر حقاً لأصحاب رأس المال وإنما يعتبر حقاً لجميع المشتركين كل بحسب نسبة أقساطه .[2]

[1] محمد الحاج عبد الله ، المرجع السابق ، ص135.
[2] مجدي مصطفي ، المرجع السابق ، ص 20 .

التأمين الزراعي في السودان

عرفت خدمات التأمين التجارى فى السودان منذ القرن المنصرم إلا أن شركات التأمين تجنبت العمل فى التأمين المحصولى لعدة أسباب ،منها ضعف الوع ي وعدم توفر إحصائيات دقيقة عن خسائر القطاع الزراعى ونقص الكوادر الفنية وقصور التأمين على المناطق الحضرية وتتعدد المخاطر الطبيعية ومشاكل القطاع الزراعي ، بالإضافة الى قصور السياسات الإقتصادية في المجال الزراعي . ولقد جرت محاولات لتطبيق التأمين الزراعي، ولكنها لم تجد الحافز والدعم .

وكانت ضربة البداية ،التأمين على الثروة الحيوانية ، وتأتى شركة التأمين الإسلامية ،وشركة شيكان للتأمين في مقدمة هذه الشركات إذ ظلت ومنذعام 1992م تعمل بثبات ونجاح وخاصة مزارع اللبن والتسمين .ثم تفردت الشركة كشركة سودانية رائدة فى هذا المجال بمحاولات جادة وجهود مثابرة لتطبيق التأمين المحصولى في السودان .

بداية تجربة التأمين الزراعي في السودان :

تعتبرشركة شيكان للتأمين وإعادة التأمين المحدودة أول شركة سودانية تسعى لإدخال تطبيقات التأمين الزراعي في السودان وقد إقتحمت هذا المجال بحكم مسؤليتها الوطنية كشركة حكومية ،وأصبحت

رائدة في هذا المجال التأمين ،بدأت الشركة في عام 1992م بتأمين الثروة الحيوانية بتغطيات خطر النفوق بسبب الأمراض والحوادث المتنوعة والإجهاض ،وقد تجمعت للشركة عبرالسنوات الماضية خبرة كافية في مجال تأمين الثروة الحيوانية ،وقد استطاعت إبرام العديد من الإتفاقيات المتميزة في هذا المجال مع شركات إعادة التأمين العالمية.

بدأ تفكيرالشركة فى إدخال تغطيات تأمين المحاصيل بزيارة قام بها وفد من الشركة للمملكة الغربية عام 1993م للوقوف على تجربة المغرب في هذا المجال ،وأعقب ذلك إنعقاد المؤتمر الأول للتأمين الزراعي فى السودان تحت شعار "التأمين الزراعي وأفاق المستقبل" في الفترة من 11– 14 يونيو في 1994م بمشاركة عدد من الخبراء الأجانب والمحليين تحت رعاية السيد / رئيس الجمهورية وبأشراف مباشر من المشير الشهيد الزبير محمد صالح نائب رئيس الجمهورية الأسبق .[1]

أوصى المؤتمر بقيام ورشة عمل حول التأمين الزراعي والتي قامت في عام 1992م واشترك فيها الكثير من المختصين السودانيين والأجانب تحت رعاية وتشجيع بروفسير أحمد علي قنيف وزير الزراعة والغابات في ذلك الوقت وقامت الورشة بتحديد بعض المحاصيل القابلة للتغطية التأمينية ، وأوصت الورشة بعمل دراسة جدوى لمشروع تأمين الزراعية ، وتصدت شركة شيكان لهذا العمل بيت خبرة أجنبي.

وبسبب التغيرات في إدراة الشركة لم يتم العمل بتوصيات الدراسة ولم يتم المشروع في تطبيق المشروع حتى هيأ الله لنا العودة مرة أخرى للشركة حيث وفقنا الله بحمده وتوفيقه في تحريك ملف التأمين الزراعي من جديد عام 2001م وطلبنا من الإدراة الزراعية في شركة بارتنرري الفرنسية تحديث دراسة الجدوى ووضع خطة عمل للمشروع في تأمين المحاصيل الحقلية .[2]

ثانياً : تعريف التأمين الزراعي :

عرفته نقابة المخاطرة الأمريكية بأنه :

تعويض الخسائر المتحققة نتيجة التعرض لأنواع المخاطر بتمويلها إلى جهات التأمين مقابل قسط معين بدفعه المؤمن له ، وذلك بمشاركة أكبر عدد من المؤمن لهم الذين يتعرضون لنفس المخاطر .

[1] عثمان الهادي إبراهيم ، التأمين الزراعي في السودان (2012م) الخرطوم شركة مطابع السودان المحدودة ، ص ص 31- 32.
[2] عثمان الهادي إبراهيم ، المرجع السابق ، ص 32.

ثالثاً : فوائد التأمين الزراعي :

1- يعتبر التأمين الزراعي وسيلة لمنع وتقليل الخسائر التى يتعرض لها المزارعين والتى قد تنجم عن بعض المخاطر ،حيث تقوم جهات التأمين بالمساهمة فى نشر الوعى فى كيفية التعامل مع ظرف المخاطرة واللاجئين وذلك عبر برامج الوقاية لمنع حدوث الحريق ومنع السرقات التى توضحها جهات التأمين للمؤمن لهم .

2- يعتبر التأمين الزراعى وسيلة لتعويض الخسائر الناجمة عن المخاطر فيها لو تحقق مثل الخسائر مما يعنى وجود درجة من الطمأنين ة لدى المزارعين إتجاه ما قد يواجهها من مخاطر وظروف إنشاء ممارستهم العمل الزراعي .[1]

3- يعمل التأمين الزراعي على تشجيع الأفراد على الإقبال على الإستثمار فى مجالات القطاع الزراعي المختلفة طالما أن هنالك وسيلة تمكنهم من العمل فى مجالات الإستثمار ضمن عطاء تأمين يكفل لهم تعويض الخسائر التى يتعرض لها أثناء عملهم وبكلفة بسيطة .

4- قيام جهاز التأمين الزراعي بتعويض من يتضرر من المؤمن لهم من المزارعين تمكن هؤلاء من العودة السريعة الى النشاط الإقتصادى الزراعي مما يعنى حفظ رؤوس الأموال المستقلة وعدم هدرها أو ضياعها.

5- يعمل التأمين الزراعي على توزيع الخسائر التى قد تلحق مجموعة من المزارعين .

رابعاً : خصائص التأمين الزراعي

1- يعمل على توزيع الخسائر التى قد تلحق بمجموعة من المزارعين على كامل المزارعين المشاركين فى عملية التأمين ،وهذا جوهر قانون الأعداد الكبيرة .

2- يقوم على مبدأ التعويض للخسائر لما تم التأمين عليه بحيث يعود إلى وضعه الأصلى ما أمكن قبل تعرضه للمخاطر .

3- يعمل على تحويل المخاطر من المؤمن لهم الى شركات التأمين القادرة على تحمل عبء الخسائر الناجمة عن هذة المخاطر .

4- يعمل على تعويض الخسائرالغير متوقعة التى يتعرض لها المزارع والتى تحدث بالصدفة .[1]

---

2 محمد عبد المطلب أحمد عبد الله (2015م) أثر التأمين الزراعي على الإقتصاد القومي، رسالة بكاريوس ، جامعة النيلين ، ص ص ص 49 – 51 – 52.

خامساً : أسباب تأخر التغطية التأمينية فى السودان

تأخر تطبيق التأمين الزراعي فى السودان ،ولم يلحق بركب الدول الأخرى إلا فى مطلع الألفية الجديدة ،ولعل من أهم الأسباب لذلك :

1- عدم توافر أرقام وإحصائيات دقيقة عن الخسائر التى تصيب الإنتاج الزراعي وعدم تصنيف هذه الخسائر وفقاً للأخطار المسببة لها .

2- نقص الوعي التأميني لدى المزارعين .

3- مبلغ التبرع (القسط) يكون بنسبة مئوية على مبلغ التأمين مما قد يمثل عبئاً إضافياً يثقل كاهل المزارع.

4- الصعوبات الموروثة فى فنيات التأمين ، ونقص الكوادر الفنية .[2]

5- صناعة التأمين فى السودان مصممة لإحتياجات سكان المدن فى حين أن المخاطر الزراعية تنتشر فى المدن .

6- عدم رغبة شركات التأمين العاملة فى السوق المحلي فى الدخول فى التأمين الزراعي ذى المخاطر العالية.

7- قصور السياسات الإقتصادية حيث لم تتطرق للتأمين الزراعي رغم تواتر الكوارث إلا أن هذه الصورة قد تغيرت وتبنت الدوله مشروع التأمين الزراعي وظلت تدعم تجارب تأمين المحاصيل الزراعية التى أجريت خلال السنوات الماضية . ، ثم أنشأت صندوقاً لدرء أثار المخاطر الزراعية ودعم التأمين ، ويتم تفعيله الآن ليقوم بهذة المهمة . على الرغم من مساهمة الدولة فى أقساط التأمين (بنسبة 50%) إلا أن عدم إلتزام وزارة المالية بالسداد ألا بعد ملاحقات وتأخير كبير فأن ذلك يؤدي لعدم الإنطلاقة الكبيرة ربما يهدد بفشل التجرب .

سادساً : عوامل القوة والضعف من وحي ممارسة التأمين الزراعي :

1 : عوامل التأثير ذات الدفع الإيجابي :

---

1 محمد عبد المطلب أحمد عبد الله وآخرون (2015م) أثر التأمين الزراعي على الإقتصاد القومي ، رسالة بكاريوس ، جامعة النيلين ، ص ص 52 - 53.

[2] عثمان الهادي إبراهيم ، المرجع السابق ، ص 36.

– تطبيق التأمين الزراعي وفقاً لروح الشريعة الإسلامية ،بث الطمأنينة فى نفوس المستفيدين ، وجعل الكثير يتزاحم لدفع التبرعات (الأقساط) تحقيقاً لمبدأ التكافل والتراحم ودفعاً للضرر الذى يصيبه والأخرين .

– الدعم السياسي لبرامج التأمين الزراعي ممثلاً فى الأخ / رئيس الجمهورية ونائبه ، كما إن آلية النهضة الزراعية أوصت بربط التمويل بالتأمين ،وكذلك بنك السودان المركزى .

– مساهمة الدولة فى دعم أقساط التأمين بنسبة 50% ، والذى ساعد كثيراً فى إنجاح تجربة تطبيق التأمين الزراعي فى السودان ، ونأمل أن يتم الإلتزام بالسداد فى المواعيد المحددة .

– كان لتطور الأداء فى التأمين الزراعي وتطور الإكتتاب أثراً إيجابياً ، تزامن مع رفرفة رايات البشريات فى فضاءات الإنجاز، مما شحد الهمم وأثقل من أعباء السؤليات وضاعف التحديات للحصول على أعلى مرافي الحيازات التقديرية للمنافسة فى سباق الأداء المتميز.[1]

– الإهتمامات الإعلامية والأكاديمية والبحثية ساعدت فى بث فكرة التأمين الزراعي من أجهزة الإعلام المختلفة.

- المتابعة اللصيقة والمنتظمة ساعد فى إدارة الخطر ، وتقويم الإنحرافات عن خطط الإنتاج.

- الإيفاء بتعويض المزارعين فى حالة التعرض للآفات وشح الأمطار والمخاطر الأخرى ،مما ساعد فى حل مشكلة المزارعين عند الإعسار .

- تشجيع المصارف للدخول فى التمويل ،وقد صارت وثيقة التأمين إحدى الضمانات المقدمة عند التمويل .

- إيجاد حقل جديد من المعرفة والعلم ،ساعد فى تشجيع الطلاب والدارسين والباحثين فى إعداد بحوث ورسالات لنيل درجة علمية فى مجال التأمين .

2- عوامل التأثير ذات الدفع السالب :

– وسائل الترويج والتسويق لخدمات التأمين فى بعض المناطق النائية غير كافي .

– إرتفاع أقساط التأمين نسبة لإرتفاع الأخطار والعمل وفق نظام القسط المتساوي .

[1] عثمان الهادي إبراهيم ، المرجع السابق ، ص 53- 54 .

– إحجام معظم شركات التأمين فى السودان للولوج فى مجال التأمين الزراعي نتيجة لإرتفاع نسبة الخطر.

– إرتفاع التكاليف الإدارية لإدارة برنامج التأمين الزراعي .

– تفاقم ظاهرة التغيرات المناخية ، وتأثيراتها السالبة فى حدوث بعض الظواهرالمناخية كالجفاف وشح الأمطار ، السيول ،الفيضانات ،وإرتفاع درجات الحرارة وإفرازات ذلك فى الإنفجارات الوبائية للآفات والأمراض .

سابعاً : مشاكل التأمين الزراعي :

1- وعورة الطرق فى مناطق الزراعة المطرية ، وتباعد المشاريع عن بعضها البعض .

2- غياب دور الوقاية والإرشاد الزراعي في بعض المناطق ، وعدم مراعاة الوسائل الإرشادية المتاحة للمزارع .

3- الصراع الموسمي بين المزارعين والرعاة بسبب المسارات .

4 - قلة الوعي التأميني لدى بعض المزارعين.[1]

5- عدم وجود دورة زراعية منتظمة فى مناطق الزراعة الألية المطرية .

6- الأخطار الأخلاقية التى بدأت مع زيادة الوعي التأميني لبعص المزارعين .

7- المشاكل التى تعوق سداد الأقساط .[2]

[1] عثمان الهادي إبراهيم ، المرجع السابق ، ص ص 36 – 53- 54.
[2] عثمان الهادي إبراهيم ، المرجع السابق ، ص 56 .

ملحق رقم (1): بيانات الدراسة

المشاهدات	إنتاجية القطاع الزراعي AGRP	قسط التأمين INS
2002	17986261	49138
2003	21411031	120057
2004	23369447	411978
2005	28454698	366789
2006	31276590	1017443
2007	42742974	10843404
2008	49032424	10312703
2009	44970895.7	7035111

2010	54464952.6	4976702
2011	58221327.35	24067434
2012	76262263.65	16712522
2013	92990282.49	29544284
2014	143774855.7	36475453
2015	161598981.3	127142649
2016	211263700	52268170

المصدر مركز الإحصاء للمعلومات ، و إدارة التامين الزراعي

المبحث الأول

أولآ: تحديد الشكل الرياضي للنموذج:

نقصد بالشكل الرياضي للنموذج عدد المعادلات التي يحتويها (فقد يكون نموذج خطى أو غير خطي)، ودرجة تجانس كل معادلة (فقد تكون متجانسة او غير متجانسة من درجة معينة) فالنظرية الاقتصادية لا توضح الشكل الرياضي الدقيق للنموذج وإنما توضح في بعض الأحيان بعض المعلومات التي تفيد ولو لحد ما في تحديد بعض ملامح الشكل الرياضي الملائم نجد من أهمها:

1- أسلوب الانتشار:

حيث يقوم الباحث بجمع بيانات عن المتغيرات المختلفة التي تتضمنها النموذج ثم يقوم برصدهذه البيانات في شكل انتشار ذو محورين يتضمن المتغير التابع على محور واحد والمتغير المستقل على

المحور الاخر ومن خلال معاينة شكل الانتشار يمكن للباحث اختيار الشكل الرياضي الملائم، ولاكن نجد مقدرة هذا الأسلوب محددة بمتغيرين فقط لذلك لا يمكن استخدام هذا الأسلوب في حالة الانحدار الذي يشتمل على أكثر من متغيرين.

2- أسلوب التجريب:

وفقاً لهذا الأسلوب فأن الباحث يقوم بتجريب الصيغ الرياضية المختلفة ثم يختار الصيغة التي تعطي نتائج أفضل من الناحية الاقتصادية والاحصائية والقياسية ولا شك في ان الخطأ في تحديد الشكل الرياضي الملائم للنموذج يترتب علية أخطاء فيما يتعلق بقياس وتفسير الظاهرة محل البحثولذلك يجب على الباحث ان يسترشد بالعوامل والقواعد التالية عند تحديده للشكل الرياضي:

- **درجة تعقيد الظاهرة:** كلما كانت الظاهرة معقدة وكانت المتغيرات التي تؤثر فيها متعددة كلما كان من الأفضل استخدام نموذج ذو معادلات متعددة (نموذج معادلات انية) حتى يُأخذ هذه العلاقات المتشابكة في الحسبان.
- **الهدف من تقدير النموذج:** فهنالك بعض المتغيرات يمكن إسقاطها لعدم أهميتها بالنسبة لبعض الأهداف في حين يتعين إدراجها في النموذج في حالة بعض الأهداف الأخرى.[1]
- **مدى توفر البيانات:** فقد يضطر الباحث الى اسقاط بعض العلاقات من النموذج نظراً لعدم توافر بيانات عنها او نتيجة لعدم إمكانية قياسها.

الشكل الرياضيلتحليل أثر التأمين الزراعي على إنتاجية القطاع الزراعي:

حيث أن:

AGRP:إنتاجية القطاع الزراعي.

INS:قسط التأمين الزراعي.

μ:الخطأ العشوائي.

[1] طارق محمد الرشيد، المرشد في الاقتصاد القياسي التطبيقي، جي تاون للنشر، السودان، الطبعة الأولى، 2005، ص 16.

اختبار استقراريه متغيرات الدراسة

1: مفهوم عدم السكون واستقرارالسلسلة:

بيانات السلاسل الزمنية غالباً ما يوجد بها عامل الاتجاه العام الذي يعكس ظروف معينه تؤثر في جميع المتغيرات إما في نفس الاتجاه أو في اتجاه معاكس، بمعنى آخر فإن وجود اتجاه عام لبيانات أحد متغيرات النموذج يعكس صفة عدم الاستقرار في كل البيانات الموجودة، وبالتالي فإن الانحدار الذي نحصل عليه بين متغيرات السلسلةالزمنية يكون غالباً زائف ، كما أن الخواص الإحصائية لتحليل الانحدار تفقد عند استخدام سلاسل غير ساكنه، بالإضافة إلى صعوبة الاعتماد على قيمة المتوسط في التنبؤ ، لأنه في حالة وجود الاتجاه العام المتزايد فإن الاعتماد على القيمةالمتوسطة يعطي قيماً أقل من الواقع، وفي حالة وجود الاتجاه العام المتناقص فإن الاعتماد على القيمةالمتوسطة يعطي قيماً أعلى من الواقع.[1]

2:اختبارات جذور الوحدة لسكون واستقرارالسلسلة:

أ. ديكي فوللر المعدل (ADF):

يعتبر هذا الاختبار من أكثر الاختباراتاستخداما في التطبيقات العملية ، ويستخدم في معظم البرامج الجاهزة ويعزى هذا الاختبار إلى كلٍ من ديكي فوللر(Dickey Fuller) وقد عرف علمياً باختبار (ADF)، ومضمون هذا الاختبار إذا كان معامل الانحدارللصيغةالقياسيةالمقترحة يساوي الواحد فإن هذا يؤدي إلى وجود جذر الوحدة الذي يعني عدم استقرار بيانات السلسلة .

ب. اختبار فيلبس بيرون (PP):

[1] نعمة الله بخيت أبراهيم ، مرجع سبق ذكره ، ص 16 .

تفادياً لعيوب اختبار ديكي فوللر جاء اختبار فيبلس بيرو ن والذي يميزه عن ديكي فول لر بأنه يأخذ في الاعتبار التغيرات الهيكليةللسلسلةالزمنية، وأيضاً هو أفضل لرفض فرضيه خاطئة بوجود جذور الوحدة، علاوة على ذلك بأخذ الفروق الأولى للسلسلةالزمنية ، ولا يحتوي على قيم متباطئة للفروق كما يسمح بوجود متوسط يساوي الصفر واتجاه خطي للزمن.

3. اختبار كابـــــس Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (KPSS 1992)

اقترح هذا الاختبار سنة (1992م)، من طرف Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (KPSS)، وهو يعتمد على اختبار مضاعف لاغرانج (LM) يرتكز على فرضية انعدام الاستقرارية بعد تقدير النموذجين الثاني والثالث، ثم نحسب المجموع الجزئي للبواقي $(S_t = \sum e_t)$، ثم نقدر التباين (S_t^2)، تهدف إلى اختبار فرضية العدم التي تقرر استقراريه السلسلة عكس اختبار ديكي فوللر الذي تكون فرضية العدم غير مستقرة.[1]

لتكون إحصاءه LM كالتالي:

نرفض الاستقرارية عندما تكون هذه الإحصائية أكبر من القيمة الحرجة، ونقبل فرض الاستقرارية إذا كانت الإحصائية LM المحسوبة أصغر من القيمة الحرجة.[2]

3: عيوب اختبارات جذر الوحدة:

1) Harris, Richard Harris &Sollis , Richard . Sollis , Robert Applied Time Series Modeling And Forecasting , John Wiley and Sons Ltd , England , 2003 , pp 50 .

[2] حسن عبدالله إسحاق، "استخدام نماذج GARCH في تقدير تباين التضخم في السودان خلال الفترة 1990 – 2015م، رسالة ماجستير غير منشورة متوفرة على المستودع الرقمي لجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، ص (108).

أ – معظم اختبارات جذور الوحدة تركز على فرضية أن حدود الخطأ ليست مترابطة بشكل جوهري وخاصة إذا كانت للأخطاء ارتباط ذاتي، فيجب الأخذ باختبار وتعديل (DF) ليصبح اختبار ديكي فوللر المدمج أو المعدل (ADF).

ب – تواجه اختبارات جذور الوحدة في حالة السلسلةالمعدلةموسمياً، إذ نجد في هذه الحالة أن استخدام البيانات السنوية فقط وبشكل إجمالي فإن اختبار جذور الوحدة مرتبط بمشاكل ومصاعب عديده حيث أن قبول فرضية العدم لجذور الوحدة لا يعني بالضرورة أن ذلك حقيقة ، وهذا يشير إلى الحجة إلى تمييز السلسلة قبل استخدامه.

4: طرق التخلص من عدم السكون في السلسلة:

للتخلص من عدم السكون في السلسلةالزمنية ينصح باستخدام الأساليب الإحصائيةوالرياضيةالتالية:

أ – إضافة متغير الزمن إلى التحليل المتعدد العوامل، وذلك لإزالة الاتجاه العام، أو إضافة متغير وهمي موسمي لإزالة الأثر الموسمي.

ب – تحويل البيانات إلى التحويل اللوغاريثم ي أو الأسي وتعتبر هذه الطريقة من أفضل الطرق المستخدمة في حالة الانحدار غير الخطي.[1]

ج – استخدام طريقة الفروق للسلسلة حيث يتم الحصول على الفروق من الرتبة الأولى أو الثانية وهكذا حتى يتم الحصول على سلسله ساكنه ويقال عليها أنها متكاملة من الدرجة (D).[2]

نتيجة اختبار الاستقرار

جدول رقم (1): استقرار متغيرات الدراسة مع القاطع باستخدام اختبار ADF

متغير الدراسة	المحسوبة	الجدولية	نتيجة الاستقرار
قسط التأمين الزراعي(INS)	4.044902	-3.119910	عند المستوى

[1] عادل عبدالله وآخرون ، أسس بناء نموذج قطري نمطي لتقويم السياسات ، بحوث ومناقشات ندوه عقدت في القاهره سنة 1996 ، المعهد العربي للتخطيط ، دار طلاس للنشر ، دمشق ، ص 155 .

[2] عبدالقادر محمد عبدالقادر عطيه ، مرجع سبق ذكره ، ص 649 .

إنتاجية القطاع الزراعي (AGRP)	3.950217	-3.175352	عند المستوى

المصدر: من اعداد الباحث من واقع تحليل نموذج الدراسة باستخدام برنامج (Eviews. v9).

من الجدول رقم (1)يتضح لنا ان كل من متغيرإنتاجية القطاع الزراعي (AGRP)، ومتغير قسط التأمين الزراعي (INS)، استقرت عند المستوى، إذن فهي متكاملة من الدرجة صفر وكل ذلك عند مستوى المعنوية (5%) لجميع متغيرات النموذج.

المبحث الثاني

نتائج تقدير أثر التأمين الزراعي على إنتاجية القطاع الزراعي

أولآ: تقدير أثر التأمين الزراعي على الانتاجية للفترة (2002م –2016م)

يقصد بتقدير النموذج إيجاد القيم الرقمية لمعاملات المتغيرات المستقلة التي توضح طبيعة وحجم العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع باستخدام أحد طرق التقدير، وسوف نستخدم طريقة المربعات الصغرى التي تتميز بالخطيةوالكفاءةوالكفاية وعدم التحيز.

جدول رقم (2) يوضح نتائج التقدير باستخدام المربعات الصغرى العادية:

معامل التحديد R-Squared	معنوية المعالم Prob.	قيمة (t) tstatistic	المعالم المقدرة Coefficient	المتغيرات Variables
0.579421	0.0000	110.1475	17.42223	C
	0.0010	4.231993	1.74E-08	INS

المصدر: من إعداد الباحث من نتائج الملحق رقم (4) باستخدام برنامج (Eviews.v9).

المعادلةالمقدرة:

ثالثاً: تقييم نتائج النموذج المقدر

بعد إكمال عملية تقدير القيم الرقمية لمعلمات النموذج من خلال بيانات واقعيه، تأتي مرحلة تقييم المعلمات المقدرة والمقصود بتقييم المعلمات المقدرة هو تحديد ما إذا كانت قيم هذه المعلمات لها مدلول أو معنى من الناحيةالاقتصاديةوالقياسية والاحصائية.[1]

1: التقييم وفق المعيار الاقتصادي:

يعتبر من المعايير المستمدة من النظرية الاقتصادية وأولى المعايير التي يجب أن تستخدم لتقيم النتائج حيث تشير النظرية الاقتصادية إلى افتراضات محددة عن إشارات المعلمات المراد تقديرهاوهذه الافتراضات المحددة تستخدم للحكم على مدى سلامة التقديرات من الناحية الاقتصادية.

فيما يلي نستعرض التقييم الاقتصادي لنموذج الانحدار المقدر:

1. قيمة الثابت تساوي (17.42223) ذات إشارة موجبة وموافقة للنظرية الاقتصادية.
2. قيمة معلمة التأمين الزراعي تساوي (0.0000000174) ذات إشارة وتعني هذه الإشارة الموجبة وجود علاقة طردية بين التأمين الزراعي وإنتاجية القطاع الزراعي، أي كلما زاد قسط التأمين الزراعي

[1] عبدالقادر محمد عبدالقادر عطيه ، مرجع سبق ذكره ، ص (42).

بوحدة تزداد إنتاجية القطاع الزراعي بـــــــــ (0.0000000174)، وهذا يتماشى مع النظرية الاقتصادية، وهي اثر ضئيل جدا.

جدول رقم (3): التقييم الاقتصادي للنموذج بإيجاز

المتغير	قيمة المعلمة	الإشارة	موقف المعيار الاقتصادي
الثابت (C)	17.422230000	موجبة	موافقة للنظرية الاقتصادية
التأمين الزراعي (FIN)	0.0000000174	موجبة	موافقة للنظرية الاقتصادية

المصدر: من إعداد الباحث من واقع تحليل نموذج الدراسة باستخدام برنامج (Eviews.v9).

تقييم معالم النموذج وفقاً للمعيار الإحصائي:

ويتم ذلك باختبار معنوية المعالم المقدرة أي مدى تأثيرها على المتغير التابع واختبار جودة التوفيق، أي قياس المقدرةالتفسيرية للنموذج ككل فكلما كانت المعالم المقدرة معنويه وجودة التوفيق عالية دل ذلك على جودة النموذج المقدر، وبتقييم النتائج المقدرة وفقاً للمعيار الإحصائي يتضح ما يلي:

1. جودة توفيق النموذج "R-Squared" :

يستخدم معامل التحديد لقياس القدرة التفسيرية للنموذجو يدل معامل التحديد المعدل (0.58)على أن المتغير التفسيريقسط التأمين الزراعيمسئولة بنسبة (58%) من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (إنتاجية القطاع الزراعي) نتيجة التغير في حجم أقساط التأمين الزراعي، والباقي (42%) هي عبارة عن اثر المتغيرات الأخرى الغير مضمنة في النموذج.

2. اختبار معنوية النموذج"T-Statistic":

قاعدة القرار:

فرض العـــــــدم: $H_0: \beta = 0$

الفرض البديل: $H_1: \beta \neq 0$

نقبل فرض العدم اذا كانت القيمة الاحتمالية لاختبار T اكبر من مستوى الدلالة الإحصائية (1% - 5%)، وقبول فرض العدم يعني ان المعلمة غير معنوية (ليست هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل والمتغير التابع).

نرفض فرض العدم اذا كانت القيمة الاحتمالية لاختبار T اقل من مستوى الدلالة الإحصائية (1% - 5%)، ورفض فرض العدم وقبول الفرض البديل يعنى ان المعلمة معنوية (هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل والمتغير التابع).

جدول رقم (4): نتائج التقييم الاحصائي للمعنوية الجزئية في النموذج بإيجاز

المتغيرات	الفمية الاحتمالية لـــ(t)	المعنوية عند (1%)	المعنوية عند (5%)
الثابت (C)	0.0000	معنوي	معنوي
التأمين الزراعي (FIN)	0.0010	معنوي	معنوي

المصدر: من إعداد الباحث من واقع تحليل بيانات الدراسة باستخدام برنامج (Eviews.v9).

تقييم معالم النموذج وفقاً للمعيار القياسي:

يهدف الباحث من خلال المعيار القياسي إلى معرفة مدى مطابقة فروض الأساليب القياسية المستخدمة والتي تختلف باختلاف الطرق القياسية ولذلك يترتب على الباحث قبل اعتماد نتائج التقديرات أن يتأكد من عدم وجود مشاكل قياسية في النموذج موضع الدراسة، من خلال خلو النموذج من مشاكل القياس وهي:

1. مشكلة اختلاف التباين.
2. مشكلة الارتباط الذاتي .
3. مشكلة عدم التوزيع الطبيعي للبواقي.

1.اختبار مشكلة اختلاف التباين Heteroskedasticity Test

جدول رقم (5): اختبار مشكلة اختلاف التباين باستخدام White

نوع الاختبار	قيمة الاختبار		القيمة الاحتمالية	
White	F-statistic	3.040811	Prob. F(2,12)	0.0854
	Obs*R-squared	5.045141	Prob. Chi-Square(2)	0.0803

المصدر: من إعداد الباحث من نتائج الملحق رقم (5) باستخدام برنامج (Eviews.v9).

القيمة الاحتمالية لـــ (F = 0.0854) و (Chi-Square = 0.0803) في اختبار Whiteنجد انها في المعيارين أكبر من 5% وهذه دلالة على ان بواقي النموذج لا يُعاني من مشكلة اختلاف التباين وهي صفة جيدة ومرغوبة في النموذج.

2. اختبار مشكلة الارتباط الذاتي للبواقيAuto-Correlation test

أ. اختبار دربن واتسون Durbin Watson

جدول رقم (6): اختبار دربن واتسون Durbin-Watson stat

Durbin-Watson stat	1.511953

المصدر: من اعداد الباحث من واقع تحليل نموذج الدراسة باستخدام برنامج (Eviews. v9).

القيمة (1.511953) أكبر من 1.5 وقريبة من الـــــ 2 وبالتالي فإن هذه تعتبر دلالة على ان بواقي النموذج لا يُعاني من مشكلة ارتباط ذاتي وهي صفة جيدة ومرغوبة في النموذج.

ب. اختبار LM Test

جدول رقم (7): اختبار مشكلة الارتباط الذاتي باستخدام Breusch-Godfrey-LM

النتيجة	قيمة الاختبار		القيمة الاحتمالية	
لا تعاني من مشكلة ارتباط ذاتي	F-statistic	0.086514	Prob. F(1,12)	0.7737
	Obs*R-squared	0.107369	Prob. Chi-Square(1)	0.7432

المصدر: من إعداد الباحث من نتائج الملحق رقم (6) باستخدام برنامج (Eviews.v9).

القيمة الاحتمالية لـــ (F = 0.7737) و (Chi-Square = 0.7432) في اختبار LMنجد انها في المعيارين أكبر من 5% وهذه تعتبر دلالة على ان بواقي النموذج لا يُعاني من مشكلة ارتباط ذاتيوهي صفة جيدة ومرغوبة في النموذج، وتؤكد نتيجة اختبار دربن واتسون.

3.اختبار التوزيع الطبيعي للبواقيNormality Test : -

جدول رقم (8): اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج باستخدام اختبار JB

قيمة اختبار Jarque-Bera	القيمة الاحتمالية لـــ Jarque-Bera
0.596513	0.742111

المصدر: من إعداد الباحث من نتائج الملحق رقم (7) باستخدام برنامج (Eviews.v9).

القيمة الاحتمالية لاختبار Jarque-Bera تساوي (0.74) وهي أكبر من (5%)، وبالتالي هذه تعتبر دلالة على ان بواقي النموذج المقدر تتبع التوزيع الطبيعي وهي صفة جيدة ومرغوبة في النموذج.

ثالثاً: اختبار مقدرة النموذج على التنبؤ:

لاختبار مقدرة النموذج على التنبؤ يمكننا استخدام اختبار معامل عدم التساوي لثايل والذي يعتمد على الفروض الاتية :

فرض العدم: تكون مقدره النموذج على التنبؤ عالية إذا كان معامل ثايل أقرب الى الصفر.

الفرض البديل: تكون مقدره النموذج على التنبؤ ضعيفة إذا كانت قيمة معامل ثايل اقرب الى الواحد الصحيح.

جدول رقم (9): نتيجة اختبار معامل عدم التساوي لثايل

اسم الاختبار	قيمة الاختبار
Theil Inequality Coefficient	0.013309

المصدر: من اعداد الباحث من واقع تحليل نموذج الدراسة باستخدام برنامج (Eviews.v9).

من خلال نتائج الجدول رقم (9) يتضح ان قيمة معامل عدم التساوي لثايل تساوي (0.01) وهي قريبة جداً من الصفر مما يشير إلى المقدرة العالية للنموذج على التنبؤ.

الخلاصة: من خلال الاختبارات الإحصائية لنموذج الدراسة اتضح لنا انها قد اجتازت المعيار الاقتصادي والاحصائي والقياسي، حيث دلت على وجود علاقة طردية بين التأمين الزراعي وإنتاجية القطاع الزراعي.

المبحث الثالث

اختبار الارتباط الخطي بين أقساط التأمين الزراعي وانتاجية القطاع الزراعي

اولاً: تعريف الارتباط البسيط

هو تقدير قوة واتجاه العلاقة بين متغيرين، ويرمز له بالرمز ρ في حالة المجتمع والرمز r في حالة العينات، وتتراوح قيمة معامل الارتباط بين (+1) و (−1).[1]

ثانياً: تحديد اتجاه العلاقة

إذا كانت إشارة معامل الارتباط موجبة (+) فهذا تعني ان اتجاه العلاقة طردية بين المتغيرين، اما إذا كانت إشارة معامل الارتباط سالبة (−) فهذا تعني ان اتجاه العلاقة عكسية.

ثالثاً: تحديد قوة الارتباط

تحديد قوة الارتباط تعتمد على قيمة معامل الارتباط r.

جدول رقم (10): تحديد قوة الارتباط[2]

قيمة معامل الارتباط	قوة الارتباط
	لا يوجد ارتباط
	ارتباط ضعيف
	ارتباط متوسط
	ارتباط قوي
	ارتباط تام

رابعاً: اختبار علاقة الارتباط بين التأمين الزراعي وإنتاجية القطاع الزراعي 2002م الي 2017م.

1. صياغة الفروض

فرض العدم:

[1]حسن عبدالله اسحق، "سلسلة محاضرات التحليل الاحصائي باستخدام برنامج SPSS"، محاضرة فيديو بعنوان (المحاضرة الثالثة – الارتباط)،مرفوعة على صفحة اكاديمية التحليل الاحصائي على الرابط https://www.facebook.com/ASA2004/videos/811490892332076/ ، تاريخ الزيارة 2018/8/7م.

[2]حسن عبدالله اسحق، مرجع سبق ذكرة، تاريخ الزيارة 2018/08/07م.

H_0 :معامل الارتباط بين التأمين الزراعي وإنتاجية القطاع الزراعي غير معنوي.

الفرض البديل:

H_1 :معامل الارتباط بين التأمين الزراعي وإنتاجية القطاع الزراعي معنوي.

2. تحديد نوع مقياس الارتباط المناسب لبيانات الدراسة الحالية:

يقـــــدم برنامـــــج SPSS ثلاثة مقاييس لمعامل الارتباط

أ. معامل بيرسون Pearson: يستخدم في حالة المتغيرات الكمية.

ب. معامل سبيرمان Spearman: تستخدم في حالة المقاييس الترتيبية.

ج. معامل كنـــــدال Kendall's: يستخدم ايضاً في حالة المقاييس الترتيبية.

بما ان بيانات الدراسة الحالية هي بيانات كمية فإن المقياس المناسب لاختبار علاقة الارتباط بين التأمين الزراعي وإنتاجية القطاع الزراعي هو مقياس معامل بيرسون.

3. نتائج ارتباط بيرسون بين التأمين الزراعي وإنتاجية القطاع الزراعيفي السودان

جدول رقم (11): نتيجة اختبار بيرسون لقياس الارتباط بين سعر الفائدة والاستثمار الكلي

قيمة معامل اختبار بيرسون Pearson Correlation	القيمة الاحتمالية Sig. (2-Tailed)
0.789	0.000

المصدر: من إعداد الباحث من واقع تحليل نموذج الدراسة باستخدام برنامج (SPSS v16).

من خلال نتائج اختبار بيرسون الواردة في الجدول رقم (11) يتضح لنا ان هنالك علاقة ارتباط طردي قوي وذات دلالة إحصائية بين التأمين الزراعي وإنتاجية القطاع الزراعي.

مناقشة الفرضيات

بعد دراسة التأمين الزراعي وتحليل دورها في إنتاجية القطاع الزراعي في السودان خلال الفترة من (2002م –2016م) وقياسها وتحديد إشاراتها وتقييمها من الناحية الاقتصادية والاحصائية والقياسية سيتم مناقشة الفرضيات على النحو التالي:

1. هنالك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين التأمين الزراعي وإنتاجية القطاع الزراعي:

اثبتت نتائج التحليل صحة هذه الفرضية، حيث بلغت قيمة معلمة أقساط التأمين الزراعي (0.0000000174) ذات إشارة موجبة مما تدل على وجود علاقة طردية بين التأمين الزراعي وانتاجية القطاع الزراعي، وهي ذات دلالة إحصائية نسبة لأن القيمة الاحتمالية (0.0010) اقل من مستوي الدلالة الإحصائية حتى عند مستوى المعنوية (1%)، وهذا يتماشى مع النظرية الاقتصادية.

2. هنالك علاقة ارتباط طردي ومعنوي بين التأمين الزراعي وإنتاجية القطاع الزراعي:

اثبتت نتائج التحليل صحة هذه الفرضية، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون بين هذين المتغيرين (0.789) ذات إشارة موجبة مما يدل على طردية العلاقة بين التأمين الزراعي وإنتاجية القطاع الزراعي، وقوية لأنها وقعت بين (0.70 و 0.99)، وهي ذات دلالة إحصائية لان القيمة الاحتمالية قد بلغت (0.000) وهي اقل من مستوى الدلالة الاحصائية حتى عند مستوى المعنوية (1%).

النتائج والتوصيات

أولا : النتائج

1: النتائج الخاصة :

أ- أثبت نتائج التحليل وجود علاقة طردية بين التأمين الزراعي وإنتاجية القطاع الزراعي .

ب- دلت نتائج التحليل على وجود مقدرة عالية جداً للتنبؤ في نموذج الإنحدار المقدر .

2 النتائج العامة :

أ- يساعد التأمين الزراعي على توزيع المخاطر عبر السنين مما يخلق نوع من الإستقرارفي الإقتصاد .

ت يمثل التأمين الزراعي وسيلة للتوفير فى المجتمعات الريفية من خلال تجميع المساهمات الفردية .

ثانياً: التوصيات

1- التوصيات الخاصة :

أ- معالجة المشاكل التي تواجه القطاع الزراعي التي تحول دون تطور هذا القطاع .

ب- مواكبة وإستخدام أحدث التقنيات التي تؤدي إلي زيادة الإنتاج الزراعي .

ج- زيادة الوعي التأميني بين المزراعين وتكثيف الإرشاد التأميني للذين لم تشملهم التغطية .

دـــ- على شركات التأمين أن توفر للمزراعين كافة المعلومات التي تمكنهم من إدراك المعوقات وإمكانية المشاركة في حلها .

2- التوصيات العامة :

أ- تحديث النظم الزراعية وتطبيق تكامل الأنشطة الزراعية من خلال الزراعة المختلطة .

ب- توفير التمويل الكافي للقطاع الزراعي .

ج- التوسع في تأمين المحاصيل المختلفة تشجيعاً للمزراعين على إتباع الدورة الزراعية وللمحافظة على خصوبة التربة .

د- دعم شركات التأمين للقيام بدورها .

التوصيات ببحوث مستقبلية:

1. ضعف مساهمة شركات التامين في الإقتصاد الوطني في السودان
2. محددات مساهمة التأمين في الناتج المحلي الإجمالي (دراسة قياسية)

قائمة المراجع والمصادر

أولاً : الكتب

1- تماضر الخنساء النور عنقرة ، الأقتصاد الزراعي والصناعي ، (2008م) جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا .

2- جواد سعد المعارف ،الإقتصاد الزراعي (2010م)، ط 1 .

3- ظافر حميد حسون ، التخطيط الزراعي ، (1998م) مطبعة جامعة البصرة .

4 سعد طه علام ، الزراعة والتنمية ، (2005م) دار طيبة للنشر والتوزيع .

5 جهاد قاسم وآخرون ، مفاهيم زراعية حديثة (2004م) الجامعة العربية الأولي ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، ط 1 .

6- فتحي حسن زكي ، مقدمة في الزراعة .

7- سليمان سيد أحمد ، نحو تعميم خدمات التأمين في السودان (2007م) ط 2 .

8 مختارعثمان صديق وآخرون ، درسات سودانية .

9- عبد اللطيف عبد الرحيم جناحي ، التأمين الإسلامي بديل التأمين المعاصر .

10- عيد أحمد أبو بكر وآخرون ، إدراة الخطر والتأمين (2009م) عمان المكتبة الوطنية .

11- عبد السميع البصري ، التأمين الإسلامي بين النظرية والتطبيق .

12- زياد رمضان ، مبادئ التأمين دراسة عن واقع التأمين ، الجامعة الأردنية ، دار صفاء للنشر والتوزيع .

13- معراج هوراي وآخرون ، تسويق خدمات التأمين واقع السوق وتحديات المستقبل (2012م) دار كنوز المعرفة .

14- عبد السميع البصري ، التأمين الإسلامي بين النظرية والتطبيق (1987م) دار التوفيق النموذجية للنشر والتوزيع ، ط 1 .

15- أحمد أبو السعود ، عقد التأمين بين النظرية والتطبيق (2008م) دار الفكر الجامعي ، ط 1 .

16- عثمان الهادي إبراهيم ، التأمين الزراعي في السودان (2012م) شركة مطابع السودان المحدودة .

17- محمد الحاج عبد الله ، مبادئ التأمين وتجربته في السودان (2001م) دار طابعة جامعة أفريقيا للطباعة والنشر .

18- طارقمحمدالرشيد،المرشدفيالاقتصادالقياسيالتطبيقي،جيتاونللنشر،السودان،الطبعةالأولى، 2005.

19- حسنعبداللهإسحاق، " استخدامنماذج GARCH فيتقديرتباينالتضخمفيالسودانخلالالفترة 2015 – 1990م،رسالةماجستيرغيرمنشورةمتوفرةعلىالمستودعالرقميلجامعةالسودانللعلومو التكنولوجيا،

20- عادلعبداللهوآخرون،أسسبناءنموذجقطريمطيلتقويمالسياسات،بحوثومناقشاتندوهعقدتفيالقاهرهسنة 1996 ،المعهدالعربيللتخطيط،دارطلاسللنشر ،دمشق.

المراجع الانجليزية:

1) Harris, Richard Harris & Sollis , Richard . Sollis , Robert Applied Time Series Modeling And Forecasting , John Wiley and Sons Ltd , England , 2003 , pp 50 .

ثانيا : الدراسات السابقة :

1: رسالة الدكتوراة :

أ- علي أحمد الأمين (2016م) أثر النقل البحري على النمو الإقتصادي في السودان (1990-2014م) رسالة دكتوراة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا .

2- البكاريوس :

أ- أحمد خيري محمد دياب وآخرون (2017م) مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي (1990-2015م) جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا .

ب- محمد عبد المطلب أحمد عبد الله وأخرون (2015م) أثر التأمين الزراعي على الإقتصاد القومي ، رسالة بكاريوس ، جامعة النيلين .

ج- ر باب يحي أحمد فضل الله وآخرون (2018م) العوامل المؤثرة على تسويق الخدمات التأمنية ، رسالة بكاريوس ، جامعة النيل الأبيض .

ثالثا : المجلات :

1- مجدي مصطفي (2013م) معوقات مساهمة قطاع التأمين في التنمية الإقتصادية ، مجلة العلوم الإنسانية والإقتصادية.